المُلتقى الاستراتيجي
STRATEGIC FORUM

العقيدة الأمنية لإسرائيل

وتطبيقاتها العسكرية

مصعب السيار
باحث في الدراسات الاستراتيجية

strategicforum.net @SForum80

وسط سيلٍ هادرٍ من التصريحات الصحفية المجتزأة والتقارير المترجمة، وتحت قصفٍ من الأخبار والتحليلات لم يتوقف على مدار عامين، أصبحت الصورة عن عقلية إسرائيل الأمنية شديدة التشوش. فيما ضاعفت الدعاية وحرب المعلومات من الإشكال، ما يوجب التفصيل والإجابة عن 3 أسئلة مركزية:

• ما هي مفردات النظرية الأمنية والاستراتيجية السائدة منذ عصر بن جوريون؟ وماذا طرأ عليها من تحولات عبر الخط الزمني؟ وهل حقًا انهارت مع الوقت؟

• كيف استجابت المؤسسات الأمنية الإسرائيلية لأحداث السابع من أكتوبر، وكيف تتفاعل معها؟

• ما أبرز القيود والثغرات في هذه الاستجابة؟ وكيف يمكن استغلالها بشكل عام؟

مقدمة منهجية

هذه الورقة عملية بالأساس، غير أن قدرًا من التوضيح المنهجي – حول معنى العقيدة الأمنية – لا بد منه لتحقيق الفائدة المرجوة.

تُعنى العقائد، بشكل عام، بتحديد أفضل الممارسات بحيث تكون دليلًا مرجعيًا يؤسس فهمًا مشتركًا داخل المؤسسة العسكرية. وللعقيدة صفتان أساسيتان: الأولى التقنين الكتابي، أي أن تكون نصًا متماسكًا مكتوبًا؛ والثانية الحاكمية، بمعنى أن يكون هناك اعتماد رسمي يخلق لها سلطة على الممارسين ويلزمهم بها أثناء التطبيق، لكن ليس بشكل حرفي، وإنما وفقًا للظروف.

ولأن الحروب تُخاض على مستويات مختلفة (تكتيكي، وعملياتي، واستراتيجي، وسياسي)، فلا بد – منطقيًا – من وجود عقائد على مستويات الحرب المختلفة. غير أن هذا الاستنتاج ليس دقيقًا؛ فمعظم الدول والاستراتيجيين لا يفضلون وجود عقائد على المستوى الاستراتيجي ويتوجسون منها، لأن هذا المستوى يرتبط بخصوصية كل حرب بكامل تعقيداتها؛ فالحروب قد تتشابه، لكنها لا تتطابق. وكقاعدة عامة، كلما اتسع النطاق – من التكتيك صعودًا إلى السياسة – زادت المتغيرات والمدخلات، بما يقلل من فرص تكوين عقيدة ودليل عمل إلزامي.

في مقابل العقيدة، تُعبّر الثقافة الاستراتيجية عن العادات والمفاهيم غير المكتوبة التي تشكلت عبر التجارب المشتركة. فهي ليست نصًا مجمعًا عليه، بقدر ما هي فهم مشترك حول كيفية استخدام القوة لتحقيق الأهداف السياسية، وتتأثر في الوقت نفسه بالجوانب الأيديولوجية والثقافية الأوسع. وكلا العنصرين – العقيدة والثقافة – يؤثر في الآخر، لكن غالبًا ما تكون الثقافة أسبق من العقيدة.

تُعد إسرائيل حالة خاصة؛ فمنذ نشأتها، وعلى مدار سبعة عقود، لم يقتصر الأمر على رفض صياغة عقائد على المستوى الاستراتيجي، بل امتد إلى التحفظ على أي وثيقة شاملة على هذا المستوى، حتى لو كانت أمرًا متعارفًا عليه عالميًا مثل وثيقة الأمن القومي. ويعود ذلك إلى نفورٍ بنيوي من التخطيط طويل الأمد في المطلق. في المقابل، عظّم التفكير الإسرائيلي من شأن الارتجال وفق تطورات الأحداث، ومن المرونة والقيادة بالمهام، وعلى هذا الأساس تشكلت ثقافته الاستراتيجية.

وقد كان عِظَم المخاطر المحيطة بإسرائيل، وكونها دولة ناشئة، من أبرز أسباب التركيز على الوضع الآني، إلى جانب أسباب أخرى سنتناولها على مدار الورقة. غير أن ما يعنينا هنا هو التأكيد على أن ما يُسمى بالعقيدة الأمنية الإسرائيلية هو مفهوم شديد العمومية، ليست له صفة إلزامية صارمة، ويُطبَّق بأشكال وطرق مختلفة وفقًا للثقافة الاستراتيجية التي تشكلت داخل المجتمع الأمني الإسرائيلي، وكذلك تبعًا لخيارات وتفضيلات صناع القرار في الفترات المختلفة.

أولا: نشأة العقيدة الأمنية الإسرائيلية

"كل السكان الأصليين في العالم يقاومون المستعمرين طالما أن لديهم أدنى أمل في القدرة على تخليص أنفسهم من خطر الاستعمار." زئيف جابوتنسكي.

دون إسهاب، انطلقت أسس العقيدة الأمنية الإسرائيلية من رؤية زئيف جابوتنسكي، الذي كان، بخلاف اليسار الصهيوني، أكثر واقعية في نظرته للعرب. ففي مقاله التأسيسي "الجدار الحديدي"، الذي نشره في عام 1923، جادل بأن العرب "شعب حي وأمة غيورة" لن تقبل بالتنازل طواعية عن أرضها مقابل "فوائد اقتصادية" أو "أرضية مشتركة" كما كان يروّج اليسار الصهيوني. واستدل على ذلك بأن أي استعمار – كما هو حال المشروع الصهيوني – لم يحظ بقبول السكان الأصليين طالما أن لديهم أملًا في التخلص منه، فضلًا عن الثقافة والمعتقد الديني الراسخ لدى العرب تجاه مقدساتهم عمومًا وفلسطين خصوصًا.

ولأنَّه – بحسب رؤيته – لا يوجد تعويض مناسب يمكن تقديمه للفلسطينيين، فإن الصدام حتمي، ولا حل إلا بالقوة. وبناءً على ذلك، قام مبدأ "الجدار الحديدي" على فكرة نفسية، وهي زرع اليأس في نفوس العرب على مرحلتين:

- مرحلة البناء والردع: بناء قوة عسكرية لا يمكن للعرب كسرها، بهدف إيصالهم إلى حالة "اليأس النفسي" من إمكانية تدمير المشروع الصهيوني.
- مرحلة التفاوض: فقط عندما ييأس العرب، سيقبلون بالتفاوض.

1- https://www.marxists.org/history/etol/document/mideast/ironwall/ironwall.htm

وفي الوقت نفسه، أكد جابوتنسكي على ضرورة التحالف مع أكبر قوة في العالم، والتي تمثلت آنذاك في بريطانيا. وقد قدم أيضا موشيه بيلينسون[2] طرحًا مشابهًا لجابوتنسكي، إذ اعتبر أن القتال سيستمر حتى يقتنع أكثر أعداء إسرائيل صلابة وحماسة بأنه من المستحيل كسر شوكة إسرائيل على أرضها – أي أرض فلسطين المحتلة – وأنه ليس أمامهم خيار سوى الاستسلام.

يُعد دافيد بن جوريون المؤسس الحقيقي للعقيدة الأمنية الإسرائيلية. ورغم أنه عارض بشدة رؤية جابوتنسكي عند ظهورها، فإنه تبنّى أفكارها الأساسية مع مرور الوقت، ولا سيما حتمية الصراع مع العرب (وما أسماه "المعركة الدائمة")، وعدم إمكانية فرض حل سياسي إلا بعد زمن طويل من الإنهاك الاستراتيجي.

وقد أثرت حرب 1948 عليه، كما أثرت الاشتباكات المستمرة بين المقاومة العربية والمستوطنين على جابوتنسكي. وعلى وقع الحرب، خرج بن جوريون بمجموعة من النتائج، في مقدمتها:

أن إسرائيل غير قادرة على تحمّل حالة اشتباك متواصل بأسلوب عسكري دفاعي؛ لأن الأرض الصغيرة لن تتحمل حروبًا متكررة عليها، إذ لن تكون ثمة تنمية اقتصادية، كما أن شعور الشعب بالسيادة والأمن يتعارض مع تعرضه لهجمات مستمرة – حتى لو انتصر فيها – فضلًا عن مشكلات أمنية أخرى مثل سهولة التسلل عبر الحدود وضعف القدرة على تأمين القرى الأمامية.

وبناءً على هذا الاستنتاج، ركز بن جوريون على الهجوم عسكريًا، مع الحفاظ على الطابع الدفاعي على مستوى الهدف السياسي العام للأمن القومي. كما لعب دور القوى العظمى وتدخلاتها دورًا إضافيًا في تبني أسلوب الحسم الهجومي السريع.

وبالتالي، كتب بن جوريون -عام 1953- وثيقة النقاط الثماني عشرة للأمن القومي[3]، وهي الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تمت المصادقة عليها فيما يتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، والمحفوظة في الأرشيف برقم פ-17/941. ورغم أن الوثيقة غير متاحة للنشر العلني حاليا إلا أن النص أُعيد نشره في مجلة "מערכות" (Maarachot) — العدد 279–280 (1981).

ومن أبرز ما ورد فيها، وشكّل أساسًا للتفكير الأمني لاحقًا:

• الهجرة (العليا)، والاستيطان في جميع أنحاء البلاد، والحفاظ على أغلبية يهودية واضحة، مع توزيع متوازن للسكان.

2- Kim Bar, Aspects of the Formation of Israel's National Security Doctrine, p10

3- https://catalog.archives.gov.il/site/chapter/april-2023/

• تعزيز التفوق النوعي لتعويض النقص الكمي في السكان والموارد، عبر الاستثمار في رأس المال البشري، خاصة في المجالات العلمية.

• اعتبار الدبلوماسية جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي؛ والسعي إلى السلام وكسب دعم القوى العظمى دون رهن البقاء برأيها.

• مبدأ "الدفاع عن النفس بالنفس"، وعدم الاعتماد على أطراف خارجية لخوض الحروب.

• اعتماد نموذج "الأمة المسلحة": جيش نظامي صغير وقوة احتياط كبيرة مستمدة من عموم السكان، وهو ما خالف رؤية جابوتنسكي عن الفيلق المحترف.

• تعزيز الروح المعنوية الوطنية والتضامن الاجتماعي، والنظر إلى الجيش كمدرسة وبوتقة صهر لتعليم اللغة العبرية والتاريخ ودمج المهاجرين الجدد.

• ضرورة التعبئة السريعة لقوات الاحتياط والوصول إلى الجاهزية القتالية الكاملة في أقصر وقت.

• نقل المعركة إلى أرض العدو بأسرع ما يمكن بعد التعبئة، نظرًا لصغر مساحة إسرائيل وحساسية مراكزها الحيوية.

• وضع خطة أمنية لثلاث سنوات تركز على التدريب والتجهيز لا على التوسع العددي.

• إعطاء الأولوية لقوات الصدمة (القوة الضاربة): سلاح الجو، المدرعات، ووحدات الكوماندوس، على حساب المشاة التقليدية.

• تدريب القيادة أولًا (الضباط وقادة الاحتياط) قبل تدريب جنود الاحتياط.

• توجيه الميزانية نحو التعاظم (شراء السلاح والمعدات) وتقليل المصاريف الجارية.

• إلغاء الازدواجية بين هيئة الأركان ووزارة الدفاع، وتقليص الجيش النظامي إلى الحد الأدنى الضروري.

• تفريغ القيادة العسكرية العليا من الانشغال بالأمور الاقتصادية والإدارية للتركيز على الأمن والاستعداد للحرب.

اللافت أنه، وعلى عكس الافتراض الشائع بأن ثلاثية الأمن الإسرائيلية الشهيرة (الردع، والإنذار المبكر، والحسم) من ابتكار بن جوريون، فإنه لم ينص عليها صراحة بهذه الصيغة. صحيح أن الردع كان عنصرًا مستبطنًا في الفكر الإسرائيلي، ونُفذ عمليًا في سياسات الرد الانتقامي، إلا أن رفعه إلى مرتبة المبدأ المركزي المنظّم للعقيدة الدفاعية بالصورة التي استقر عليها لاحقًا، لم يتم إلا في ستينيات القرن الماضي، كما أشار كيم بار.

يبقى التأكيد على نقطتين أساسيتين:

أولًا، أن التوجه الأمني الإسرائيلي يفترض – في مختلف نظرياته – أن الصراع العربي الإسرائيلي سينتهي في نهاية المطاف إلى حل سياسي من موقع قوة إسرائيلية، لا عبر نصر عسكري شامل ونهائي.

ثانيًا، أن "الجدار الحديدي" ليس مفهومًا ماديًا فحسب، بل يحمل مكونًا نفسيًا مركزيًا يتمثل في كسر إرادة الخصم.

أما الخلاف الجوهري بين بن جوريون وجابوتنسكي، فيكمن في النظرة إلى العرب: فقد رأى بن جوريون أن الدبلوماسية أداة تراكمية تساهم في تحقيق الأهداف بمرور الوقت، بينما نظر جابوتنسكي بتشاؤم إلى جميع المسارات غير القائمة على القوة، معتبرًا إياها غير كافية لتحقيق الأمن.

لماذا فكرت إسرائيل بهذا الشكل؟ ولماذا يتشابه بن جوريون وجابوتنسكي وغيرهما في خطوط التفكير رغم الخلاف الحزبي والإيديولوجي؟

هذه التساؤلات ليست من باب التعمق غير الضروري في التحليل، وإنما هي أساسية لفهم الجدل حول السلوك الإسرائيلي الحالي وما هو القادم. ولمعرفة الإجابة، علينا أن نفهم أولا كيف تُصنع الاستراتيجيات بعيدا عن التنظير الجاف والتعامل مع الحرب بمنطق العلوم التطبيقية.
إن الصيغ الاستراتيجية النهائية (الفرضيات، والخطط، وتصاميم العمليات، وطرق بناء القوة العسكرية، والعقائد) التي تنشرها المؤسسات الاحترافية ويتداولها المحللون، ليست إلا الرأس الصلب وقمة الجبل. ورغم أهمية هذا الجزء، إلا أن الأهم هو الجسم الهائل من العوامل التي تحكم وتؤثر بشكل كبير على طرق التفكير، ومن ثم على المنتج النهائي، أي الصيغ النهائية.

كان مايكل هاورد[4] أول من أشار لهذا الأمر، حيث لفت الانتباه إلى أهمية التاريخ والجغرافيا والبعد الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي، وذلك في الثمانينات في مقاله الشهير "البيئات المنسية في الاستراتيجية". لاحقا، قام كلاً من وليامسون موراي[5] وكولن جراي[6] ومحمد بريك[7] بتطوير هذا المفهوم حيث أجمعوا على أن: هناك أبعادا شديدة الأهمية منسية، في غمرة الحديث عن الفنيات العسكرية، حول الاستراتيجية، وهذه الأبعاد هي ما تقوم بصنع وتخليق الاستراتيجية.

4- https://www.foreignaffairs.com/articles/01-06-1979/forgotten-dimensions-strategy
5- Murray, Williamson, The Making of strategy : rulers, states, and war, PP: 23 -1
6- Colin S. Gray - Modern Strategy-Oxford University Press (1999), pp: 48-16
7- Mohamed Boraik, Strategy Dimensions in Arab Israeli Wars

وبالعودة للحالة الإسرائيلية، لم تكن المبادئ والعقيدة مجرد اجتهاد أو عمل فكري بحت وإنما دُفعت بطبيعة "الأبعاد الاستراتيجية"، وخاصة الأبعاد اللينة:

جغرافيًا: عانت إسرائيل من عمق جغرافي معدوم، إلى جانب كونها في قلب بيئة معادية ومحاصرة من جهات عدة، فضلًا عن قلة الموانع الطبيعية وما سببه الضيق الجغرافي من ندرة البدائل للمنشآت الحيوية، وبالتالي فداحة الخسارة إذا تعرضت لإصابات مباشرة.[8] دفعت هذه المعطيات إسرائيل إلى نقل المعركة إلى أرض الخصم، كما اعتمدت على الحروب السريعة، مستفيدة من موقعها الذي أتاح القدرة على الحركة على الخطوط الداخلية. وعلى الجانب الآخر، كما أشار هاندل، أصيبت العقلية الإسرائيلية بهوس شديد بالاستحواذ على الأراضي والحل الجغرافي، حتى لو كان ذلك مضرًا من المنظور الاستراتيجي، وهذا الهوس تضاعف بفعل "الطوفان"، كما سنوضح لاحقًا.

ثقافيًا وتاريخيًا: ولّدت تجربة الشتات والهولوكوست وغيرها من التجارب، والتي تضاعف أثرها بفعل الدعاية الإسرائيلية نفسها، حساسية شديدة تجاه الأمن وصلت حد الهوس، بالإضافة إلى حساسية مفرطة تجاه الإدماء والخسائر.[9]

ديموغرافيًا: كان لنقص العدد آثار متعددة، منها الحاجة إلى التجنيد الإلزامي وما يُسمّى بـ"جيش الشعب"، بالإضافة إلى الإيقاع العملياتي العالي نظرًا لتعدد المخاطر في تناقض مع قلة الأعداد، ما صرف التفكير في المآلات والمسائل الاستراتيجية، إذ كان الجميع منشغلًا بالفعل. وإلى جانب ذلك، ولمعادلة الكفة أمام العرب، كان هناك تركيز كبير على التطوير الكيفي لهذا العدد القليل من البشر. وأدى ذلك إلى بروز نخبة برجوازية، علمانية في معظمها، تهتم بالحرفية والمهارة. هذه النخبة شغلت معظم الوظائف الحيوية في الدولة، ما انعكس سلبًا على الفئات المهمشة والأقل تعليمًا، وبالتالي نشأ صدع اجتماعي واضح.[10]

اقتصاديًا: امتنعت إسرائيل عن خوض حروب عالية الكثافة لفترات طويلة، نظرًا لأن معظم الجيش من الاحتياط، وله دور آخر في بناء الاستقرار كما ذكر بن جوريون.[11] كما أنها احتاجت دائمًا إلى داعم دولي، ما قيّد تحركاتها واستراتيجيتها.

سياسيًا: على عكس الديمقراطيات الغربية التي تتمتع بأنظمة دستورية واضحة وتقاليد مستقرة في الفصل بين السلطات، تعمل إسرائيل في ظل غياب دستور مكتوب، ونظام انتخابي نسبي يخلق تشرذمًا حزبيًا، ويمنح الأحزاب الصغيرة قوة تفاوضية غير متناسبة مع حجمها، فضلًا عن الشكل الحكومي القائم على الاتفاقيات الائتلافية المفصلة التي تحدد

8- المصدر السابق
9- المصدر السابق
10- المصدر السابق
11- https://catalog.archives.gov.il/site/chapter/april-2023/

توزيع الوزارات والميزانيات والسياسات والتشريعات. ومع أن هذه الاتفاقيات ليست ملزمة قانونيًا، فإنها ملزمة سياسيًا؛ إذ إن الإخلال بها يعني انهيار الائتلاف وسقوط الحكومة. وبالتالي تُقيد هذه الاتفاقيات حرية العمل الاستراتيجي وتُخضعه للتوجهات الحزبية بدرجات متفاوتة.[12]

من هنا نفهم أن هناك قيودًا وسمات محددة أثرت، وستظل تؤثر، على صنع القرار الأمني في إسرائيل. ولابد من التعامل معها دون إفراط يجعلها حاكمة ملزمة في جميع القرارات، وكذلك دون تجاهل يؤدي إلى نتائج سطحية وغير دقيقة.

أخيرًا، فإن إسرائيل الوليدة لم تضع هذه العقيدة مع العزم على البقاء عليها دون تصحيح هذه الأوضاع، ولذلك تحركت دائمًا وفق ثلاثة أفكار مركزية:

• تعديل الوضع القائم عبر استغلال النجاحات العسكرية في توسيع الأهداف والطموحات السياسية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما فعله بن جوريون في حرب 1948، كما حاول التوسع ومدّ الاحتلال إلى جنوب لبنان والأردن وسيناء، لكن موازين القوة العسكرية آنذاك لم تمكّنه من ذلك.[13]

• التعامل بنظام الجولات: فعلى عكس العرب الذين حاولوا في أحيان كثيرة إنهاء الصراع بضربة واحدة، ولأن هزيمة العرب بشكل جذري مستحيلة، بينما الهزيمة الأولى لإسرائيل ستكون الهزيمة الأخيرة، انصبّ التركيز الإسرائيلي على كيفية الاستفادة من الصدام الآني بما يمنحهم ميزة في الصراعات اللاحقة، والتخطيط للحرب المقبلة في نهاية كل حرب، مهما كانت ناجحة.

• محاولة إخراج ما يمكن إخراجه من الفاعلين العرب من الصراع: ولا يُشترط في هذا التحييد الاكتفاء بالتطبيع الدبلوماسي أو التدمير العسكري، بل قد يشمل أساليب أخرى مثل تفتيت الدول وتقسيمها أو إدخالها في حروب أهلية، كما حدث في الهلال الخصيب. وجميعها مسارات واردة في الحالة السورية إذا لم تحصل إسرائيل على ما تريده، وهو أوسع بكثير من التطبيع الشكلي. وينبع هذا المسار من فكرة مركزية مفادها ضرورة الحفاظ على فارق نوعي مرتفع بين إسرائيل والعرب، سواء في التسليح (النووي، والطيران، والصواريخ) أو في القدرة القتالية والفن العسكري، أو حتى على الصعيد السياسي كما أشرنا.

12- Mohamed Boraik, Strategy Dimensions in Arab Israeli Wars

13- https://catalog.archives.gov.il/site/chapter/april-2023/

ثانيا: تطور نظرية الأمن القومي وتجلياتها العملية "الاستراتيجية والعسكرية"

حقبة الصراعات النظامية

كانت الفترة الممتدة من عام 1956 حتى عام 1979 هي المرحلة التي نضج فيها كلٌّ من مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وكذلك الأدوات المستخدمة في إنفاذه، وعلى رأسها الأداة العسكرية. أنهت إسرائيل حرب 1948 وفي أذهان قادتها ضرورة إيجاد حدود "قابلة للدفاع عنها"، ثم خرجت من حرب 1956 بصلاحيات الملاحة عبر مضيق تيران، مع زيادة في الثقة بالمبادئ التي وضعها بن جوريون، وفي قدرتها العسكرية.14

قدمت حرب 1967 مكسباً جغرافياً كبيراً، وبالتالي عمقاً استراتيجياً، إلا أنها وضعت إسرائيل في موقف دفاعي عسكرياً، بخلاف ما تدربت عليه القوات، فضلا عن لعبء الأرض المحتلة.15وعلى الصعيد السياسي كان أهم مكسب هو تحول الهدف العربي من إزالة دولة الاحتلال بالكامل إلى استعادة الأراضي المفقودة، وهو تطور لم تتوقعه العقيدة الدفاعية.16

أخيرًا، أحدثت الحرب طفرة رسّخت مبدأ احتلال الأرض بوصفه بوابة للدفاع والأمن، وبدأ يتشكل تيار يرفع هذا الأمر كمفهوم للأمن القومي. ردًا على ذلك، وفي سبيل استعادة الأراضي، بدأت مصر مسار حرب الاستنزاف بهدف تطوير وبناء القدرة العسكرية مع مشاغلة العدو واستنزافه. وهنا يهمنا أن نوضح أن لحرب الاستنزاف أهمية خاصة فيما يتعلق بسوريا الحالية؛ فرغم وجود فروق ضخمة، فإن الفلسفة نفسها، والظروف المتشابهة المتمثلة في تدمير جيوش البلدين على يد الإسرائيلي، أمور جديرة بالبحث والتدقيق، فالتاريخ وعاء التجارب.

تلت حرب الاستنزاف حرب 1973، التي صُممت لضرب منطق الأمن الجديد المذكور أعلاه، وكذلك الحالة النفسية العامة عن "الدولة التي لا تُقهر".17 وبعد الحرب جاءت معاهدة السلام، التي أنهت – لأول مرة – الكابوس الذي هدد إسرائيل منذ نشأتها، وذلك بإخراج أكبر دولة عربية من الصراع. ومن ثم بدأت حقبة جديدة من التهديدات، هي التهديدات غير النظامية، والتي تطلبت تعديلات أخرى في العقيدة الأمنية، كما سيأتي بيانه.

كانت لحرب 1973 ومعاهدة السلام آثار كبيرة على المجتمع الإسرائيلي، إذ دفعت إلى صعود اليمين، ومن ثم تبلور النظرة الجديدة للأمن القومي في حقبة نتنياهو لاحقًا.

أخيرًا، وبانتهاء هذه الحقبة، وبعد أخذ ورد، تبلورت العقيدة الأمنية – كعقيدة شفهية محل اتفاق لكنها غير مكتوبة – في ثلاث ركائز هي:

الردع: أول الركائز وأساس كامل العمل الأمني. نشأ الردع من رؤية بن جوريون الساعية إلى خلق فترات من الهدوء تكون طويلة قدر الإمكان، بالإضافة إلى التحرر من الحاجة إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من التأهب ونشر القوات النظامية والاحتياطية بشكل دائم،

14- المصدر السابق

15- https://catalog.archives.gov.il/site/chapter/april-2023/

الأمر الذي من شأنه أن يستنزف الاقتصاد، وذلك بهدف تركيز النشاط الوطني على تنمية البلاد واقتصادها ومجتمعها. وبالتالي، لا بد من التنسيق والمزاوجة بين "القدرة على البقاء" و"القدرة على الضرب".

يقوم مفهوم الردع الإسرائيلي على فكرة "الذاكرة الحية" للمواجهة الحاسمة السابقة، وليس فقط على الوعي العام بتفوق إسرائيل. وقد طوّر زئيف ماعوز نظرية "الردع التراكمي"، حيث جادل بأن إسرائيل تعتمد على سلسلة من العمليات المحدودة لتشكيل "صورة ردع" تدريجية. وفي هذا الردع التراكمي تُعدّ كل عملية عسكرية بمثابة تذكرة للخصم بتكلفة التحدي. وفي الوقت نفسه، ولأن الصورة الرادعة تتآكل بمرور الوقت، يحتاج الردع إلى تحديث دوري.

هذا المنطق ليس خاصًا بإسرائيل، بل هو مستقر عالميًا في التفريق بين الردع التقليدي والردع النووي؛ إذ يتطلب الردع التقليدي، من أجل ترسيخه، أن يُستخدم، وهذا يعني حدوث الحرب. كما كان من المهم لإسرائيل إظهار استقلاليتها عن القوى العظمى والحلفاء لإنجاح الردع، إذ إن الإشارات والتوقعات بأنها مقيدة أو أن للحلفاء تأثيرًا كبيرًا عليها، تفتح الباب لمحاولات الالتفاف عبر هؤلاء الحلفاء على المصالح الإسرائيلية.

أخيرًا، اعتمدت إسرائيل الردع النووي باعتباره الخيار النهائي، مع العمل على منع أي قوى إقليمية من امتلاك سلاح نووي أو أسلحة دمار شامل عامة، فيما يُعرف بـ"مبدأ بيجن".

• الإنذار المبكر: نظرًا لحتمية الاعتماد على جيش الاحتياط (جيش الشعب)، كان لا بد من نظام استخباراتي فائق يوفر الوقت اللازم – 48 ساعة على الأقل – للتعبئة والانتشار، ومن ثم تحويل المواطنين إلى جنود. كذلك يُعدّ الإنذار المبكر ضروريًا لشن ضربات استباقية، ومحاولة إخراج أكبر عدد ممكن من الخصوم من المعركة في أسرع وقت، فضلًا عن الحاجة إلى نقل المعركة خارج أرض إسرائيل.

• النصر الحاسم: فهم بن جوريون أن العرب لن ييأسوا – كما اعتقد جابوتنسكي – بمجرد رؤية "جدار" دفاعي قوي. كما أن إسرائيل لن تقدر على خوض الحرب كل وقت وحين. لذلك تحولت رؤيته من الصمود خلف الجدار إلى الخروج وسحق التهديد – لا الأمة أو الإرادة نفسها. الحسم المقصود هنا ليس على مستوى الصراع الكلي، بل على مستوى الجولة، بحيث يكون الهدف إلحاق ضرر بالغ بقدرات الخصم، مع إحداث أثر نفسي على إرادته بما يسمح بفترة من الهدوء.

عمليًا، أدى التركيز على الحسم بهذه الصيغة إلى تجدد أسباب الحرب، وكان عاملًا في الجولات اللاحقة، كما حدث بعد حرب 1967.

على مستوى العقيدة العسكرية، اتجهت إسرائيل مبكرًا إلى نموذج "الحرب الخاطفة القصيرة الحاسمة"، مع التركيز على المناورة البرية المدرعة عالية السرعة، عبر الحركة على الخطوط الداخلية، والاعتماد على سلاح الجو، إلى جانب التفوق الاستخباري والحرب

واللحظة الحاسمة لإزاحة الخصم ماديًا ونفسيًا عبر المفاجأة والخداع وضرب نقاط الضعف وتفكيك القيادة والسيطرة قبل تحطيم الكتلة القتالية.[18]

كان الأب الروحي لكثير من القادة الإسرائيليين، وأحد أسباب تبنيهم هذا النهج، هو ليدل هارت، صاحب نظرية "الاقتراب غير المباشر". وقد قدّم يغال يادين ملحقًا لكتاب "الاستراتيجية" يؤكد فيه توظيف أفكار "الاقتراب غير المباشر" في حرب إسرائيل ضد الدول العربية.[19]

وفيما يتعلق بالمناورة، اعتمد جيش الاحتلال في العقود الأولى على هجمات الدروع بدعم من نيران الدبابات، ثم تحوّل إلى مفهوم الحرب المشتركة والمزاوجة بين المناورة البرية والإسناد الجوي، وذلك بعد حرب 1973 وثبوتفشل مقاربة تال القائمة[20]على المدرعات والدبابات.

لكن رغم الإعجاب بليدل هارت، كان هناك تباين بين ما قصده هو وما ترجمه الجيش الإسرائيلي في الميدان. فبدلا من التعامل مع نظرية الاقتراب غير المباشر كمنطق شامل متعدد المستويات (من الاستراتيجية الكبرى حتى التكتيك)،[21] اختزلها الجيش إلى وصفة عملياتية للمناورة: اختراق سريع، ثم التفاف وتطويق، ثم تدمير تشكيلات العدو في مسرح العمليات. وبالنهاية افترض أن الحسم العسكري سيُنتج تلقائيًا أثرًا استراتيجيًا.

وهنا تحديدًا مكمن الخلل. لم يجعل ليدل هارت من المناورة غاية في ذاتها، بل وسيلة لإحداث خلخلة نفسية تفتح الطريق لتحقيق غاية سياسية بأقل كلفة. فقد تكون الخلخلة نفسية، أو تنظيمية، أو زمنية، أو دبلوماسية، لا مجرد تدمير التشكيلات على الخريطة. وقد ظهر إشكال هذا الفهم بشكل فجّ في حرب 1967.

حقبة الصراعات غير النظامية

من أبرز معالم هذه الحقبة سقوط الاتحاد السوفيتي، الداعم الأساسي للعرب ضد الحلف الإسرائيلي الغربي، مع خروج مصر ولاحقا الأردن من الصراع مع إسرائيل بالإضافة إلى سقوط العراق في عام 2003، وانتشار موجة ثانية من ثقافة الحرب غير النظامية.

18- Martin Van Creveld, The Sword And The Olive: A Critical History Of The Israeli Defense Force, 2002

19- B.H. Liddell Hart - "Strategy" (1967 edition)

20- جنرال إسرائيلي بارز في سلاح المدرعات، يُعدّ مهندس العقيدة المدرعة للجيش الإسرائيلي وأحد أبرز المنظرين العسكريين وأحد المسؤولين الرئيسيين عن تطوير الدبابة ميركافا. ولد عام 1924 وخدم بداية في اللواء اليهودي بالجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، ثم التحق بالهاغاناه فالجيش الإسرائيلي بعد 1948، وتدرج حتى تولى قيادة سلاح المدرعات في ستينيات القرن العشرين، حيث أعاد تنظيمه ليصبح الذراع البرية الحاسمة المعتمدة على الحركة السريعة والنيران بعيدة المدى. برز دوره خلال حرب 1967 كقائد فرقة مدرعة تقدمت على المحور الشمالي في سيناء حتى قناة السويس، ثم تولى لاحقًا مناصب قيادية في هيئة الأركان وقيادة الجبهة الجنوبية، وكان من المعارضين لخط بارليف وداعيًا للاعتماد على المناورة المدرعة بدلا من التحصينات الثابتة.

21- .H. Liddell Hart - "Strategy".

على صعيد الأدوات، سُمّيت هذه الحقبة بعصر الإنترنت، وما شكّله من قيود على العمليات العسكرية، وقدرة على التأثير في الجبهة الداخلية وشن الحرب النفسية بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى أدوات أخرى مثل الحرب الصاروخية دفاعًا وهجومًا، وصِغر حجم الأسلحة مع الزيادة في الفتك والقوة النارية.

شكّل هذا النمط الجديد معضلة لعقيدة الأمن من أوجه عدة:

• لم يعد الردع سهلًا كما كان في قتال الدول. يفترض الردع التقليدي خصمًا أو نظامًا سياسيًا له سيادة على أراضٍ ومؤسسات واقتصاد وجمهور يُحاسبه، وكلفة واضحة إذا خسر الحرب. أما التنظيمات، فتمتلك قدرة أعلى على امتصاص الألم وتفكيك المسؤولية؛ إذ لا تلتزم بما تلتزم به الدولة من أعباء ومسؤولية أمام شعبها، وفي الوقت نفسه تُوظف العنف والعقاب لكسب مساحة أكبر وأنصار أكثر.

• فيما يتعلق بالإنذار المبكر، أصبح الأمر أكثر صعوبة؛ فالقدرة على رصد المقاوم والتفريق بينه وبين المدني العادي أصعب بكثير من رصد تحركات الجيوش النظامية. كما مكّنت تكنولوجيا الحرب الحديثة المجموعات الصغيرة من التسلح بأسلحة أكثر فتكًا وقدرة حركية أكبر، مع زيادة في عمليات الغارات والخطف.

• اعتمد الحسم والحشد على آلية شبكية في التنظيم والحرب على حد سواء. دفع ذلك منظّري مكافحة التمرد إلى افتراض أفق زمني طويل – عقد أو أكثر – لإنهاء التمرد بشكل كامل. ورغم أن هذه الصيغة قد تبدو جامدة، فإنها مفيدة في ضبط التوقعات بشأن الحسم. وبشكل عام، كانت حرب 1967 آخر الانتصارات الحاسمة السريعة للجيش الإسرائيلي.

جاءت الاستجابة الإسرائيلية لهذا النوع الجديد من التهديدات على مرحلتين:

المرحلة الأولى: انتفاضة الأقصى

طوّر الجيش الإسرائيلي طرق مكافحة التمرد على المستويين التكتيكي والعملياتي، استجابة لتطور الحراك الفلسطيني من عصيان مدني ومظاهرات وهجمات بالسكاكين والحجارة، إلى حرب عصابات حضرية شملت مزيجًا من قوات السلطة الفلسطينية وتنظيمات فتح، إلى جانب الحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، التي استلهمت تجربة حزب الله في جنوب لبنان، والتي أجبرت إسرائيل على الانسحاب.[22]

22- Sergio Catignani, Israeli Counterinsurgency and the Intifadas, Taylor & Francis (Unlimited), Abingdon, UK, 2008

تمثلت هذه التحسينات في بناء الجدار الفاصل، وتطوير تكتيكات السرب، وطرق تطويق المجموعات الصغيرة، وتكتيكات خرق الجدران، إلى جانب تطوير استخبارات ساحة القتال، والتي تختلف عن الاستخبارات في الحروب النظامية، فضلًا عن التركيز على الاستخبارات البشرية والتجسس، الذي تراجع الاهتمام به منذ أوسلو، بالإضافة إلى زيادة الرقمنة وتعزيز أنظمة القيادة والسيطرة بما يسمح باتخاذ قرارات في نطاق زمني ضيق.

كما بُنيت مدن تدريبية كاملة تحاكي نمط وجغرافيا المدن الفلسطينية، مع تطوير الأسلحة القتالية مثل ميركافا 4، والنسخ المطورة من ميركافا 3، المجهزة بأنظمة اتصالات وإدارة معارك متطورة تُمكّن من العمل بشكل مستقل لفترات طويلة، بالتنسيق مع وحدات المشاة، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على المروحيات والطائرات دون طيار.[23]

لكن على المستوى الاستراتيجي، فشل الإسرائيلي فشلًا ذريعًا؛ إذ أجبرته العوامل الأيديولوجية – خاصة مع صعود اليمين – على رفض التنازل السياسي لاحتواء المقاومة، كما أن هوسه بالأمن وحساسيته تجاه الإدماء دفعاه إلى التركيز على قتل الخصم، حتى لو سقط عدد كبير من المدنيين.[24]

المرحلة الثانية: المفهوم العملياتي الجديد

تبلورت المرحلة الثانية في المفهوم العملياتي الجديد على يد رئيس الأركان دان حالوتس، الذي لم يكن مبتكرًا بقدر ما كان متبنيًا ومسهّلًا.[25] تأثر تيار واسع في الجيش الإسرائيلي آنذاك بالتحولات الكبرى في الثقافة العسكرية عالميًا، فيما عُرف بالثورة في الشؤون العسكرية، ومفهوم الحرب القائمة على التأثيرات.

تبنّى الجيش فكرة القصف من مسافات بعيدة، لا كتمهيد للعمليات أو كإسناد لها، بل كحملة شاملة تهدف إلى التأثير على مركز ثقل الخصم، تُنفذ بشكل متزامن على مستوى العمق والغلاف، وبمقاربة متعددة الأبعاد. وكان إدخال هذا العنصر جزئيًا نتيجة الخوف من الاحتكاك المباشر وكلفته البشرية، والثقة العالية في الذخائر الموجهة، كما أوضح تقرير فينوغراد.

مثّلت حرب لبنان الثانية عام 2006 انهيارًا لهذا المفهوم العملياتي، وأدت إلى مراجعة أعمق لعقيدة الأمن القومي، لأسباب عديدة، من أبرزها اكتشاف أن النيران قد تُدمّر أهدافًا كثيرة دون أن تُنتج

23- المصدر السابق

24- المصدر السابق

25- https://www.idf.il/en/mini-sites/dado-center/research/idf-strategy-documents-2018-2002-on-processes-chiefs-of-staff-and-the-idf/

سيطرة حقيقية على الخصم، ودون أن توقف النيران في العمق، فضلًا عن وجود مشكلات في القيادة والسيطرة.

بالتالي اقترحت لجنة ميرودور[26] التي شُكلت بهدف صياغة عقيدة للأمن القومي، العديد من التعديلات على العناصر الثلاثة الكلاسيكية، من أهمها:

• اقتراح مبدأ الدفاع. الذي أُدرج لاحقا كركيزة رابعة للعقيدة الأمنية. وعلى عكس كثير من التفسيرات، لم يكن إدخال هذا العنصر بسبب ظهور سلاح الصواريخ فحسب، بل نتيجة تحولات شاملة في طابع الحرب في القرن الحادي والعشرين، من أبرزها بروز النمط غير النظامي، وتجربة لبنان الثانية، وبزوغ حرب المعلومات، التي نقلت المعركة إلى داخل الخصم بسهولة أكبر من الوسائل المادية، وزادت عدد الخصوم، وأعطت الأفضلية للطرف الأضعف، وصولًا إلى الحرب الصاروخية. وبالتالي، أُضيف هذا العنصر الذي يعني تقوية الجبهة الداخلية ماديًا – عبر الاستخبارات ووسائل الدفاع الشعبية والعسكرية – وكذلك معنويًا.

كما اقترحت لجنة ميرودور تطوير بدائل للحسم إذا تعذر الحسم بالمعنى الكلاسيكي، ومن أمثلتها:

• إدارة الصراع حتى يتحقق الحسم- إن تحقق.

• الحسم في سياق تسوية سياسية.

• رتيبات لوقف العنف مؤقتًا، تؤسس "واقعًا استراتيجيًا معقولًا" دون نصر واضح في ساحة المعركة.

حقبة نتنياهو

العقيدة الأمنية والأمن القومي

نظرًا لاستمرار نفس التهديدات، ظلت العقيدة بشكلها الرباعي (الردع، الإنذار المبكر، الحسم، الدفاع) أساس التفكير الأمني الإسرائيلي. وعلى صعيد استراتيجية الأمن القومي، تبنى نتنياهو وجهة نظر شارون في فصل غزة عن الضفة، وطورها لفصل فلسطين عن العرب، ومن ثم اعتبر أن عقد اتفاقيات سلام مع العرب ليس ملزمًا لإسرائيل بأي تنازل في فلسطين، وإنما يقتصر على تبادل مصالح أمنية واقتصادية في المقام الأول.[27]

وعبر استغلال سيطرة حماس على قطاع غزة تبلور هذا النهج في ثلاثة عناصر:

26- https://www.inss.org.il/he/publication/t-security-sisrael-of-formulation-on-report-committee-the-committee-meridor-concept-security-the-later-years-t/

27- Anshel Pfeffer, Bibi: The Turbulent Life and Times of Benjamin Netanyahu. 2018

أولًا، خلق فجوة واضحة ومحسوسة في النمو الاقتصادي والحكم بين قطاع غزة والضفة الغربية لصالح الضفة.
ثانيًا، منع المقاومة في غزة من التدخل المباشر والتأثير على الأحداث في الضفة الغربية، وكذلك منع تصدير الأفكار المقاومة والمعرفة والقدرات القتالية.

ثالثًا، الاستثمار في حالة الخصومة بين حماس والسلطة الفلسطينية، وتعطيل أي عمليات حواروطني أو حل داخلي.

في غزة، ولأجل إبقاء المقاومة تحت السيطرة، تبنى الجيش عقيدة المعركة بين الحروب أو استراتيجية جزّ العشب، والتي تقوم على تنفيذ حملات كبيرة من حين لآخر لمنع المقاومة من مراكمة القدرات، في تحول من استهداف النوايا إلى استهداف القدرات، مع التأكيد على معنى الردع وترسيخ ذاكرة الألم لمنع أي خروقات فوق المستوى المسموح به.[28]

ويُسمى هذا النوع من الردع بالردع المحدود، وهو يختلف عن الردع الشامل بأنه لا يهدف إلى منع كل أشكال العدوان أو الصراع، بل يتركز على عتبة استراتيجية محددة. صبيحة الطوفان كانت التقديرات الإسرائيلية تؤكد نجاح هذا المسعى، وأن حماس مردوعة، وأن السلام مع السعودية على الطريق، إلى أن حدث الزلزال.

العقيدة العسكرية وبناء القوات

عسكرياً، مرت حقبة نتنياهو بثلاث تطورات مهمة:

عهد جانتس

عقب صدمة 2006 وانهيار المفهوم العملياتي نشأ تيار العودة إلى الأساسيات في الجيش الإسرائيلي، وبالتالي لم يحدث تطوير جوهري في عهد أشكنازي. كان غانتس أول من حاول تحديث المفاهيم، ولكن بشكل هادئ أيضًا متأثرًا بالتجربة السلبية لحالوتس.
اقتصرت الإضافات على تحديد ثلاث بيئات لاستخدام القوة العسكرية، وهي: الحرب، والروتين، وحالة الطوارئ. لم يكن هو من وضع أول فئتين، وإنما سلفه أشكنازي، في حين كانت إضافة غانتس الحقيقية في إدخال فئة الطوارئ.

نشأت الحاجة إلى هذه الفئة الجديدة من عملية "عمود الدفاع" في غزة عام 2012، والتي اقتصرت فيها العمليات على ساحة واحدة، حيث كان تعطيل الحياة الروتينية على الجبهة الداخلية محدودًا قدر الإمكان، وبالتالي لم تكن حربًا ولا وضعًا روتينيًا. يقوم المنطق الاستراتيجي لاستخدام القوة في حالات الطوارئ على الانتقام، وإلحاق أضرار كبيرة بتطور قوة العدو، وتجديد الردع.

28- Efraim Inbar & Eitan Shamir, Mowing the Grass: Israel's Strategy for Protracted Intractable Conflict (2014)

بالإضافة إلى ذلك، أدخل مفهوم المعركة أو "الحملة بين الحروب"، وهي طريقة استخدام القوة في الأوقات الروتينية، وهدفها الإضرار بمحاولات العدو لبناء القوة، وخلق الردع وظروف أفضل للعمليات والحروب، وتأخير الاستخدام المكثف للقوة. وفي إطار العمليات التي لا ينطبق عليها هذا المفهوم، أي التي تهدف إلى تحقيق نصر حاسم، تم التركيز بشكل أكبر على العمل في العمق العملياتي. وبناءً على هذه الرؤية، أنشأ غانتس قيادة العمق في أوائل عام 2012.[29]

عهد آيزنكوت والخطة جدعون

في عام 2015 نشر رئيس الأركان آيزنكوت وثيقة استراتيجية الجيش الإسرائيلي، ثم نشر نسخة محدثة لها في عام 2018[30] في سياق تطورات مهمة شملت استقرار نظام الأسد نسبيًا في دمشق بعد التدخل الروسي منذ عام 2015، وظهور مفهوم "محور المقاومة" الذي تقوده إيران بشكل جلي، وبالمقابل زاد الاعتماد على مفهوم المعركة بين الحروب. وقد كانت هذه الوثيقة الأساس الذي اعتمدت عليه خطة جدعون متعددة السنوات.

وعلى عكس سابقاتها، استُخدمت وثيقة آيزنكوت ليس فقط كإطار داخلي للمفاهيم العملياتية التي ستطورها القيادات الإقليمية، بل أيضًا لغرض فتح حوار مع المستوى السياسي. وكان السبب الظاهر لهذا الاستخدام الجديد هو خبرة آيزنكوت السابقة في الصدام بين السياسيين والعسكريين، بعد أن خدم سكرتيرًا عسكريًا لرئيس الوزراء، ثم رئيسًا لمديرية العمليات في حرب لبنان الثانية.

تُعرّف الوثيقة التهديدات بوصفها طيفًا واسعًا يشمل دولًا بعيدة مثل إيران، ودولًا قريبة مثل لبنان، ودولًا فاشلة مثل سوريا، وتنظيمات دون الدولة مثل حماس، بالإضافة إلى التنظيمات الجهادية العالمية.

بناءً على هذا التعريف طورت الوثيقة مبدأ الدفاع رسميًا كركيزة رابعة للعقيدة الأمنية، رغم أن تبنيه الفعلي بدأ في وقت سابق. كما أضافت النسخة المعدلة في عام 2018 تعديلات على مبدأ الحسم في مواجهة أعداء لا يمكن "هزيمتهم" بالمعنى التقليدي، وذلك بإضافة مفهومي المنع والتأثير.

على مستوى البيئات العملياتية

تبنى آيزنكوت نفس التقسيم الذي حدده سلفه غانتس مع بعض التفصيلات:

في حالة الحرب والطوارئ، أوضح أن المطلوب فيهما تحقيق أحد هدفين: إما إنجاز سياسي واضح، أو تدمير كبير لقدرات الخصم، وفي الوقت ذاته تقليل فاعلية قدرات الخصم ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية ومنعه من تحقيق أهداف يراها قيّمة، وإضعاف إرادته على

29- https://www.idf.il/en/mini-sites/dado-center/research/idf-strategy-documents-2018-2002-on-processes-chiefs-of-staff-and-the-idf/

30- IDF Strategy Document (2018/2015)

ولتحقيق هذا الجهد لا بد من عمل مشترك متعدد الأذرع. ووضعت الوثيقة وزنًا كبيرًا للمقومات غير النيرانية مثل الشرعية والقانون والتأثير الإدراكي ضمن كل حملة هجومية.

على صعيد المستوى العملياتي تناول آيزنكوت مجموعة من المفاهيم، أهمها:

المناورة البرية، والتي تنقسم إلى مناورة مركّزة في عمق العدو نحو مراكز القوة السياسية. ومناورة لامركزية متزامنة ضد الانتشار التكتيكي الواسع للعدو. وإلى جانب المناورة كان المفهوم الثاني هو النيران، والذي ينقسم إلى ثلاث مجموعات:

• أهداف مُخططة مسبقًا: ضربة دقيقة متعددة الأبعاد بسرعة وضد عدد كبير من الأهداف. وقد حدد أهدافًا كمتطلبات لبنك الأهداف، وصلت إلى عشرات الآلاف من الأهداف في الشمال، وآلاف الأهداف في غزة.

• أهداف عارضة وفرص: تتولد بالإغلاق المناسب للحلقة بين الاستخبارات والنيران عبر جمع وتحليل البيانات في وقت قياسي، ثم إنتاج ومراجعة الأهداف ومن ثم ضربها، وتقييم الضرر، مع أدوات تخطيط وتوزيع واسع للمعلومات حتى للوحدات.

• نيران إسناد قريب: وهو منطق العمل المشترك الذي يقتضي تآزر ناري بين الجو والبحر والجو عبر نظم داعمة، وشبكة موحدة وتدريب مشترك لتقليل هوامش الأمان وإتاحة هجوم فعال.

أخيرًا، فقد أكد على أهمية القدرات التمكينية، سواء الاستخبارات أو قدرات المعالجة ودمج المعلومات من جميع أجهزة الاستشعار، في جميع الأبعاد والتخصصات، لأجل تمكين القتال الشبكي والتآزر بين جميع الأسلحة، وهو الاتجاه الذي توسع فيه كوخافي بشكل كبير لاحقًا.

تماشيًا مع هذه الرؤية، اتجهت الخطة "جدعون" (2016–2020) إلى إعادة هيكلة حجم القوات، حيث ركزت على جعل القوات البرية "أصغر حجمًا وأكثر كفاءة" عبر التركيز على الوحدات المقاتلة عالية الجهوزية. وتم تسريح حوالي 100 ألف جندي احتياط من أصل نحو نصف مليون، معظمهم من تشكيلات المدفعية ووحدات المشاة الخفيفة. كما تم تقليص عدد الألوية في هيكل الاحتياط وتقليل حجم قيادات المناطق بنسبة 6٪ لإزالة الازدواجية.
أما القوات البرية النظامية، فشملت آنذاك نحو 12 لواء مشاة ومدرعات وعددًا من ألوية المشاة الإقليمية، بالإضافة إلى عدة فرق ميدانية. في المقابل، استمرت القوات الجوية في النمو النوعي ووصلت لقوام 34 ألف فرد (طيارين وفنيين ودعم) ضمن عشرات الأسراب.

كما أدخل سلاح الجو مقاتلات الجيل الخامس F-35 لأول مرة، وازدادت ترسانته من الذخائر الدقيقة والقنابل الذكية لتحقيق قدرة ضرب آلاف الأهداف يوميًا عند الحاجة. أخيرًا، فقد كان تقليص القوات مدفوعًا بدخول المرحلة غير النظامية من الصراع، والتي يقل فيها احتمال التهديد الوجودي لإسرائيل، مع الرغبة في دعم الاقتصاد والرفاه بشكل أكبر.

كوخافي والخطة تنوفا[31]

بعد مرور عقد من الحروب غير النظامية دون تغير جوهري لصالح إسرائيل، سعى كوخافي إلى إحداث تحول حقيقي في طريقة خوض إسرائيل لحروبها ضد هذه التهديدات، مختلفًا بذلك بشكل جذري عن جميع من سبقوه. وقد انطلق في ذلك من استنتاج مفاده أن بناء الردع عبر الدورات القتالية المحدودة وصل إلى طريق مسدود استراتيجيًا، حيث إن أعداء إسرائيل الرئيسيين تكيفوا مع هذا النمط، وخرجوا بعد كل جولة أكثر جرأة وتسليحًا، وذلك لأنهم بنوا ما أسماه كوخافي "جيوش إرهاب صاروخية" تختبئ -على حد تعبيره- في مناطق عمرانية، وتراهن على استنزاف إسرائيل وضرب جبهتها الداخلية، وهدفهم العام هو إيصال إسرائيل إلى قناعة أنها لا تستطيع حسم الحرب وأن تكلفة الهجوم كبيرة جدًا على الصعيدين المحلي والدولي.

ومن هنا صاغ كوخافي "مفهوم النصر العملياتي"[32] الذي يكتفي بإحداث كلفة مادية فادحة في وقت سريع، لأن كل يوم تُقصف فيه إسرائيل يمثل خسارة فادحة، لكن الأخطر من الخسارة هو أن طول المدة يُفشل كلاً من الأثر النفسي المأمول وصورة النصر المتوخاة. بعبارة أخرى، حرص كوخافي على استعادة الحسم الخاطف الذي ميّز العقيدة الإسرائيلية أيام الحروب النظامية.

منطق البدلة الذكية: كان جوهرة أطروحة كوخافي في الوسيلة المختارة لتحقيق نصره المنشود. فقد شدد على ضرورة إحداث تعديلات جوهرية في القدرات وشكل القتال وبنية الجيش، وشبه هذا التحول بما يحدث في تطوير المدن عندما يتم تأهيل البنية التحتية بدلًا من إنشاء مدينة جديدة.[33]

تُرجمت هذه الفلسفة في الواقع العسكري عبر تبني إدخال التكنولوجيا الفائقة والثورة التقنية أو الصناعية الرابعة، التي اعتبرها فرصة حقيقية، إذ تسمح الأتمتة ومعالجة المعلومات المتقدمة بإنشاء: مجمعات استشعار، ثم معالجة، ثم تواصل، ثم استهداف سريع، وذلك على نطاق شديد الاتساع.
وتبلور عن هذا الفهم مفهوم "المناورة متعددة الأبعاد" القائمة على وحدات الأشباح صغيرة

31- https://www.globalsecurity.org/military//world/israel/plan-tnufa.htm
32- https://mepc.org/essays/decisive-victory-and-israels-quest-new-military-strategy/
33- https://theairpowerjournal.com/big-data-ai-digital-transformation-idf/

الحجم عالية الاستقلالية، بالإضافة إلى مفهوم الشلل عبر النيران الفائقة، مع الدفاع شديد الصلابة القائم على التكنولوجيا الفائقة أيضًا، سواء في الرصد أو التأمين. أخيرًا، ولإنجاح كل هذه الطموحات التقنية ركزت الرؤية على تطوير العامل البشري النوعي بشكل كبير مع اقتراح العديد من الأفكار لإعادة الجاذبية للخدمة العسكرية.[34]
تُرجمت هذه الرؤية بشكل عملي عبر تحديد ثلاثة أهداف مركزية كمراكز ثقل يجب تدميرها، وهي: الجزء الأكبر من القدرات الصاروخية، ومراكز القيادة والسيطرة، وقتل القوات التي يمكنها اختراق إسرائيل تُرجمت هذه الرؤية بشكل عملي عبر تحديد ثلاثة أهداف مركزية كمراكز ثقل يجب تدميرها، وهي: الجزء الأكبر من القدرات الصاروخية، ومراكز القيادة والسيطرة، وقتل القوات التي يمكنها اختراق إسرائيل مثل كتائب رضوان التابعة لحزب الله والوحدات الخاصة للقسام. يتم تحقيق هذه الغايات عبر المناورة البرية متعددة الأبعاد، والتي تخترق أرض العدو بسرعة هائلة. هذا يعني قوات برية صغيرة العدد عالية القدرة النارية تشتبك مباشرة مع العدو "المختبئ" بالتوازي مع استمرار القصف عن بعد. والهدف من المناورة تدمير البنى القتالية للعدو من صواريخ ومقار خلال التقدم.

الضربات النارية والجوية المشتركة المكثفة: هذا يعني الكشف عن العدو "المختفي" عبر المستشعرات وتدميره في ثوانٍ بواسطة شبكة النار المدمجة. وركز كوخافي على مضاعفة كثافة ودقة النيران لدرجة إحداث شلل تام لقدرة العدو النارية في الأيام الأولى للقتال. وقد أكد أن "الشرط الأول للحسم هو حرمان العدو من قدرة إطلاق النار المكثف على جبهتنا الداخلية وقواتنا". لذا، زاد الاستثمار في كل ما يحقق ذلك.

الدفاع متعدد الطبقات والصلب: رغم التركيز الهجومي، والذي صُرف له 70% من الميزانية مقابل 30% للدفاع، لم يغفل كوخافي تعزيز قدرة الدفاع لحماية المدنيين والبنى التحتية. فالتفوق في الدفاع الجوي والصاروخي، وكذلك تعزيز صلابة الجبهة الداخلية، اعتبرهما من "المُمكّنات" الضرورية للنصر. فبدون تحمل المجتمع لبعض الضربات بحدها الأدنى لن يُمنح الجيش الوقت الكافي لإتمام المناورة والهجوم. من هنا جاء التشديد على رفع جاهزية الجبهة الداخلية ضمن خطة تنوفا كعامل استراتيجي.

في الوقت نفسه، على المستوى التنظيمي، أسس مديرية الأهداف وشعبة القصف المشترك لضمان التنسيق الناري والمعلوماتي على أعلى مستوى منذ اللحظة الأولى للقتال. كذلك أسس مديرية التحول الرقمي لضمان أن تصبح التقنية، خاصة الذكاء الاصطناعي، جزءًا لا يتجزأ من خطط العمليات. وقد شدد على أن "التكنولوجيا مضاعف قوة هام، لكنها تحقق التغيير فقط إذا اندمجت في مفهوم شامل". الغرض من جميع هذه التحولات التنظيمية هو تنفيذ منطق "الجسر والربط" بين المستويات والأذرع بشكل غير مسبوق، أي ربط الطائرة والدبابة، وربط القائد والفصيلة، بل والمركبات غير المأهولة جميعًا ضمن منظومة واحدة أكثر فعالية.

34- https://www.youtube.com/watch?v=kbKS62IboQw

سياسيًا، حرص كوخافي، لضمان الدعم، على تسويق مفهوم "النصر" للقيادة الإسرائيلية التي ستحب هكذا طرح بعد عقود من المراوحة في المكان. وبعد إطلاق الخطة، تبنى نتنياهو ووزير الدفاع نفتالي بينيت شعار "الانتصار" في خطاباتهما. بل دعم بينيت خطة تنوفا أوائل 2020 حتى قبل إقرار الحكومة لها، مما سمح للجيش بالشروع في تنفيذها ضمن الموارد المتاحة ريثما يأتي التمويل الكامل.

ورغم العراقيل -تعاقب الانتخابات بين 2019 و2022 والتقشف في ظل جائحة كورونا، والتي أخرت التمويل- دفع كوخافي الجيش لتنفيذ الخطة بالمتاح، وسعى لإحداث "تغييرات داخلية منخفضة التكلفة" (كإعادة تنظيم وإغلاق الوحدات القديمة). وقد نجح إلى حد كبير كما أظهر تقرير تلخيص عهد كوخافي الذي نشره معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، حيث اعتبر الجيش الإسرائيلي عملية "حارس الأسوار" المضادة لعملية "سيف القدس" في عام 2021 مثالًا عمليًا على نجاح المفهوم الجديد، ومن ثم اعتمد ميزانية إضافية لاستكمال البناء والتحول.

إذن، في الحقبة غير النظامية بشكل عام، فضّل الجيش الإسرائيلي الحرب القائمة على النيران -البعيدة والدقيقة- مع مناورة أقل نطاقًا، بالإضافة إلى رفع كفاءة الاستخبارات بشكل فائق. كان المنطق وراء هذا التحول مرتبطًا بالكلفة السياسية والاجتماعية للمناورة البرية في البيئات الحضرية والأنفاق، خصوصًا لمجتمع جيشه قائم على الاحتياط والحساسية الشديدة للخسائر، بالإضافة إلى الضغط الدولي المتزايد كلما توسعت الحملة. وباعتبار هذه العوامل جميعًا يظهر إغراء "الإنجاز عن بُعد"، وذلك عبر ضربات دقيقة وكثيفة مدعومة بالاستخبارات. كما كان هذا التحول مقرونًا ببدء التنظير للجيش الذكي الأقل حجمًا، وتقليص ميزانية الدفاع، وتخفيف الضغط على قوات الاحتياط. وتبنى هذه المبادئ معظم رؤساء الأركان المتعاقبين.

ثالثا: الزلزال

مثّل فجر السابع من أكتوبر زلزالًا هائلًا لم تتعرض له إسرائيل منذ نشأتها. وكان رد الفعل الهستيري، بما في ذلك العديد من التصريحات الرسمية، دافعًا لكثير من الاستنتاجات بأن العقيدة الأمنية الإسرائيلية القديمة قد انهارت. فالردع، من وجهة النظر تلك، قد انهار تمامًا مع هكذا هجوم عاصف، كما أن الحسم السريع لا يستقيم مع حالة الحرب التي استغرقت عامين متواصلين -دون حسم- وأخيرًا، فشل الإنذار المبكر ليس فقط في تجهيز القوات للمعركة، بل في التنبؤ بالحرب والدفاع عن الداخل نفسه.

مسألة الحسم السريع وانهياره كمفهوم للأمن القومي

لا بد من التفرقة بين الحسم كمبدأ عام وبين تجليه في الحرب غير النظامية. كمبدأ عام، فالحسم قائم ولن يتغير بسهولة لدى الإسرائيلي، وذلك لارتباطه بقيود سياسية واجتماعية

واقتصادية قيدت كيان الاحتلال منذ نشأته. وبالملاحظة سنجد أن الجبهات الأخرى، باستثناء غزة، تعامل فيها الاحتلال من هذا المنطلق، أي الحسم السريع. ولا يتعارض ذلك مع استمرار بقاء إيران والحزب، إذ إن الهدف من الحملة عليهما لم يكن إزالة الوجود بالكلية. بالتالي، من حيث أهداف الحملة فقد عملت إسرائيل على الحسم السريع بالمزاوجة بين النار والاستخبارات والتضليل والحرب النفسية كما هو معهود.

إذن، ينتقل النقاش حول المفهوم على مستوى الحرب غير النظامية، وهو النموذج الذي حكم الحرب الحالية في معظم الجبهات. في هذا الجانب أيضًا لم ينهَر المفهوم، ولم تكن الحرب الطويلة مفاجئة بشكل عام، رغم أنها مفاجئة من حيث التوقيت، وكذلك من حيث مدى الطول، والذي في جزء منه حدث بسبب نتنياهو.

والدليل على أن معنى الحسم السريع لم يكن حاضرًا لدى الإسرائيلي في هذا النوع من الحروب هو تقرير لجنة ميرودور، والذي نص على صعوبة الحسم في هذا النوع من الحروب، ومن ثم الاكتفاء بتحقيق نتائج استراتيجية كافية. من جهة أخرى فإن تطوير الإسرائيلي لمفهوم المعركة بين الحروب كبديل لصعوبة الحسم هو الدليل الأوضح على هذا الإدراك، فضلًا عن أن آيزنكوت نص على هذا الأمر في النسخة المعدلة عام 2018.

صحيح أن المعركة بين الحروب ارتبطت برؤية سياسية أوسع لدى نتنياهو كما تقدم ذكره، لكن هذه الرؤية كذلك نابعة من الاعتقاد بصعوبة الحسم. كما أن تطوير كوخافي لمفهوم النصر لم يُقصد به الحسم الاستراتيجي الشامل، وإنما تطوير القدرة العسكرية والقدرة على تحقيق نتائج عملياتية كافية وقوية للتوقف وتأديب الخصم. كذلك فإن مبدأ الدفاع كمفهوم للأمن القومي هو بالأساس قادم من هذه الخلفية، أي فهم صعوبة الحسم في هذا النمط من الحرب. أخيرًا، لا بد من الانتباه إلى أن حرب 1967 كانت آخر حرب قام الإسرائيلي بحسمها، إن لم تكن الحرب الوحيدة أصلًا.

فشل الردع

لا جدال على فشل الردع تجاه حماس، لكن النقاش هو حول مدى كون هذا الفشل يمثل انهيارًا كاملًا للمفهوم في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وكما تقدم ذكره في مسألة الردع التراكمي فإن إسرائيل لم تكن، نفسيًا وفكريًا، متفاجئة من إمكانية فشل الردع في المطلق. كان حجم الفشل والزلزال النفسي هو الذي أثار نوبة من التصريحات، ولكن من المتوقع أن تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بالردع كمفهوم مع تطوير طريقة تنفيذه والتعلم من التجربة، ولو كتعلم خاطئ كما سنوضح.

أبرز الأدلة على هذا الاستنتاج هو النقاش الطويل حول دور الطبقة السياسية في إفشال الردع بسبب النزاعات الداخلية الحادة. ولم يكن هذا النقاش تاليًا للفشل فقط، وإنما كذلك قبله، حيث وردت تقارير تُظهر أن الأزمة الداخلية حول التعديلات القانونية التي

أحدثها نتنياهو كانت سببًا في تآكل صورة الردع الإسرائيلي تجاه الخصوم؛ فالكيان القوي ليس كيانًا تعصف به الاستقطابات الداخلية وبوادر التمرد العسكري، ولو في نطاق محدود. بالتالي، الفشل هنا هو فشل في التنفيذ وليس سقوط المفهوم نفسه، وهذا من المتوقع الانتباه له داخليًا.

الإنذار المبكر

هنا يظهر أيضًا الفشل في تنفيذ المفهوم وليس رفضه من حيث المبدأ. ليست هذه المرة الأولى التي تفشل فيها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في مسألة الإنذار المبكر. وعند مقارنة التهيؤ النفسي والخبرة التاريخية فإن صدمة السادس من أكتوبر كانت أعنف. فكما أوضحت لجنة "أجرانات" في التحقيق في حرب 1973، كان هناك تأكيد مفرط الثقة من الاستخبارات العسكرية بأنها قادرة على تنبيه الجيش بوقت كافٍ باندلاع حرب، وقد أدى ذلك إلى نكبة عندما وقعت المفاجأة.

من ناحية أخرى، وكدليل على استمرار تبني المفهوم مع تطوير إجراءات التنفيذ، ظهرت العديد من المراجعات الإسرائيلية حول أسباب الفشل في الإنذار خلال الحرب الحالية، سواء عبر التركيز على مسألة المفهوم الاستخباراتي وكيفية تحوله إلى عائق -وهذه مشكلة قديمة وتكررت في حرب 1973- أو مراجعة مشاكل التكنولوجيا والإفراط في الاعتماد عليها، وأخيرًا مراجعة مشاكل التنسيق بين الاستخبارات والمستوى السياسي من ناحية عزوف الثاني عن توصيات الاستخبارات أو تأثر الاستخبارات بالميول والتوجهات السياسية.

وبشكل عام، فالمتوقع هو زيادة الاهتمام برصد التهديدات والتحذير منها والإنذار بها، ولن يقل ذلك على الأقل في السنوات القريبة من الطوفان. وهذا يمكن استغلاله مثلما يمكن استغلال جميع نزوات الإفراط التي سيتجه إليها النهج الإسرائيلي في السنوات المقبلة. والشاهد أن الاحتلال لن يرفض المفهوم نفسه بقدر ما سيقوم بمراجعة وتقييم لرفع القدرة على التنفيذ، وخاصة في الجانب المفاهيمي "المفهوم الاستخباراتي"، وكذلك هيكلة ومأسسة دورة الاستخبارات.

حول مسألة بناء العقيدة

إن العقيدة الرسمية تأخذ مسارًا طويلًا من الشهور والسنين والنقاشات الجادة بين مختلف المستويات كي تنضج. وبما أنه لا توجد عقيدة رسمية مكتوبة منذ بن غوريون، وبالنظر للاحتدام السياسي الشديد داخل إسرائيل والذي قد يصل لتسييس مؤسسات صنع القرار بما يُضعف فرصة قبول مخرجات الحكومة الحالية، مثلما حدث مع تقرير نايجل، فلا يمكن بحال من الأحوال الاعتماد على الرؤى الفردية والمدفوعة غالبًا بأجندة حزبية، باعتبارها عقيدة جديدة. لكن هل يعني ذلك أن التفكير الأمني، بل والسياسي، في إسرائيل لم يتغير؟

بالتأكيد هناك فروقات جوهرية بدأت في التشكل، بالأخص في مبدئين اثنين:

الأول هو التدخل النشط ضد التهديدات، وعدم انتظارها لتتبلور في شكلها النهائي، مع الاستفادة في ذلك مما اكتسبه الجانب الإسرائيلي من توسعة لهامش الحركة خلال العامين الماضيين. ويعني هذا، كاستراتيجية عسكرية، انتهاء نهج "جز العشب" القائم على احتواء التهديدات وإدارتها عبر التشذيب الدوري، وسيركز التوجه الجديد على منع التراكم والتفكيك المنهجي لقدرات الخصوم، مع رفض المفاجآت الاستراتيجية.

بالتأكيد ستكون هناك حالات يتعذر فيها تحقيق النصر الساحق والتدمير الكامل، كما في حالتي لبنان وإيران، فعندها سيبذل قُصارى الجهد لتقليص القدرات فيما قد نُطلق عليه "الجز الأقصى للعشب". كما أن المحدد الذي وضعه عوفر جيترمان[35] وهو عدم التخوف من تجاوز عتبة الحرب في سبيل هذا الجز الأقصى للعشب، سيتم تبنيه غالبًا، فالنهج الجديد هو حرب محدودة عمليًا. لكن هذا التطوير، وبسبب حالة الاستقطاب الشديد، فضلًا عن كونه تحولًا نتج كرد فعل وليس بناءً على تقييم شامل، يجعلنا نحكم بأنه لم يتطور بعد ليصبح عقيدة أمنية، وإنما توجه في استراتيجية الأمن القومي كما سنوضح في العنوان التالي.

هذه التفرقة ليست من باب السفسطة اللغوية، ولكن لفهم حدود التغيير ونطاقه، والذي يتأثر باللحظة الزمنية ويُبنى على ما يوفره الفراغ الحالي للإسرائيلي من مساحات حركة، وليس مبنيًا على غاية أمنية عابرة للأزمنة.

المبدأ الثاني هو المنطقة المتقدمة التي تعمل كحاجز عازل في الساحات القريبة من الخصوم مثل لبنان وسوريا فضلًا عن غزة، وبالتالي توسعة العمق الدفاعي. وهذا لا يُعد مبدأً جديدًا، وإنما تطوير لمبدأ الدفاع وشكل من أشكال تنفيذه. وبالتالي فإن المفاهيم الأمنية لا تزال صالحة ومعمولًا بها، والتغير هو في جوانب تنفيذها على صعيد الأمن القومي أو عسكريًا، كما سيأتي بيانه.

رابعاً: المستقبل إلى أين

قبل الانتقال للنتيجة النهائية، من الأهمية بمكان المرور سريعاً على مطبخ صنع القرار الإسرائيلي والحالة المجتمعية فكلاهما له أبلغ الأثر في فهم القادم.

35- محلل أول في شعبة الأبحاث، رئيس فرع سوريا في قيادة الشمال، رئيس ملف إيران في شعبة الأبحاث، وموجّه دورة الاستخبارات المشتركة للأجهزة، كما عمل مُوجِّهاً يومياً لتقديرات الاستخبارات المقدَّمة لرئيس الحكومة عبر منصب مساعد الاستخبارات للسكرتير العسكري لرئيس الوزراء. بعد خروجه إلى الاحتياط انتقل إلى العمل البحثي والاستشاري؛ فهو زميل بحث كبير في معهد أبحاث الأمن القومي INSS وفي معهد بحث منهجية الاستخبارات IRMI، يحمل رتبة عقيد (احتياط) ودكتوراه في الدراسات الشرق أوسطية والعلوم السياسية من جامعة بن غوريون.

آلية صنع القرار الأمني والاستراتيجي في إسرائيل

قبل الانتقال للنتيجة النهائية، من الأهمية بمكان المرور سريعاً على مطبخ صنع القرار الإسرائيلي والحالة المجتمعية فكلاهما له أبلغ الأثر في فهم القادم.

تاريخيًا، كان صنع القرار الأمني في إسرائيل عادة محل نقد كبير، لكنه وصل إلى أكثر حالاته تطرفًا وسوءًا في الحقبة الحالية. وعلى طول الخط، هيمنت المؤسسة العسكرية هيمنة واضحة على السياسيين في صناعة القرار الأمن[36] وذلك باستثناء فترتي بن جوريون ونتنياهو. وقد استغل الجيش الإسرائيلي أمرين لتحقيق هذه الهيمنة:

1- جهل المستوى السياسي بالأمور العسكرية مما أدى لاحتقاره والضغط عليه، بالإضافة إلى التحايل.

2- الشعبية الجارفة للجيش لدى الرأي العام، واطمئنان الجماهير له، مقابل نظرتهم السلبية للسياسيين وتلاعبهم، خاصة أن النظام الانتخابي الائتلافي في إسرائيل يخلق عدم استقرار، ما يدفع رئيس الحكومة للتركيز على البقاء السياسي.

أرعبت النقطة الثانية على وجه التحديد السياسيين خوفاً من تحميلهم مسؤولية الأحداث. وكما أوضح عوفر شيلح[37] فقد استفاد الجيش من كونه جيش الشعب، بما لذلك من مركزية كبيرة في قلب الجمهور الصهيوني، تعبر عنها المقولة الشائعة: "دع الجيش ينتصر"، وهي عبارة تُلخص الرؤية الشعبية بأن السياسيين هم سبب الهزائم والنكبات دائمًا. وأخيرًا، فقد كان لظاهرة تحول العسكريين إلى سياسيين، وهي ظاهرة اخترقت كامل مؤسسات الدولة، تأثير كبير على الثقافة الاستراتيجية بما يدفع صنع القرار باتجاه الرؤية العسكرية.

وعقب التحقيق في حرب لبنان الثانية، والذي سبقه العديد من التحقيقات التي تناولت نفس الإشكال -العلاقات المدنية العسكرية- صدرت العديد من القوانين والقرارات لموازنة الدفة عبر دعم الجانب السياسي في عملية صناعة القرار، مما أدى إلى قدر من التوازن انتهى بحالة من تراجع المؤسسة العسكرية مع اشتراطها وضوح الأهداف السياسية ومعقوليتها.

36- Yoram Peri, Generals in the Cabinet Room: How the Military Shapes Israeli Policy, 2006\ Yehuda Ben-Meir, Civil-Military Relations in Israel\ Yehuda Ben-Meir ,National Security Decisionmaking _ The Israeli case

37- عضو سابق في الكنيست، ويشغل حاليًا منصب زميل بارز في معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل. خلال فترة عضويته في الكنيست، عمل في لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية، وترأس لجنتها الفرعية المعنية بمفهوم الأمن وتعزيز القوات. كما ترأس لجنة التدقيق الحكومية. نشر أربعة كتب تتناول عملية صنع القرار الإسرائيلي في الحملات العسكرية، وسياسة الأمن القومي، والإصلاحات المطلوبة في الجيش الإسرائيلي.

وفي المقابل لم يتدخل المستوى السياسي كثيرًا في توجيه الجيش، سواء على صعيد بناء القوات بما يشمل العقيدة العسكرية أو على صعيد الخطط العسكرية وتوجيه الحملات، وهذه سلبية بالطبع. أطلق عوفر شيلا على هذا الوضع "منطقة الراحة المتبادلة"، حيث يُعرّف الجيش الوضع ويضع بدائل العمل موضحًا خياره المفضل، وبالتالي يُعفي السياسيين من المسؤولية، إذ يمكنهم الادعاء بأن الجيش قد حصل على ما طلبه. وبدورهم، يحرص العسكريون على عدم التصدر بشكل قد يُخرج القادة السياسيين من دورهم الغامض، ما يجعل الجيش يتحمل المسؤولية في حال الفشل.[38]

أخيرًا، فإن هذا التوازن يتأثر ويتراجع بشكل كبير في حالات التوتر السياسي. كما أنه، وبغض النظر عن الإشكالات بين العسكري والسياسي، ظلت هناك إشكالات في المستوى السياسي نفسه، بحيث يعمل الجميع كما يريد رئيس الوزراء، وتنعقد العديد من جلسات الكابينت الأمني بشكل صوري في غرف مليئة بالأشخاص قليلي المعرفة بالأمور الأمنية والعسكرية، مما يحول النقاش الأمني إلى نقاشات سياسية حزبية.

من يقود الدفة؟

بشكل عام، وفي حالة إسرائيل بشكل خاص، يبدأ فهم السياسة والحرب من فهم الحالة المجتمعية وانعكاسها على التشكيلات السياسية. لقد تعرض المجتمع الإسرائيلي لصدمات وتحولات كبيرة باتجاه التطرف على مدى عقود.

بدأت الأزمات في سبعينيات القرن العشرين، حيث بدأت الحركات المهمشة بالظهور مثل حركة الفهود السود، ثم تبعتها حرب أكتوبر وما أحدثته من شرخ في البنية الصهيونية، رغم الإنجازات العسكرية الإسرائيلية. وأخيرًا كان عام 1977 ذروة التغييرات، وذلك بصعود اليمين -بشقيه القومي والديني المتطرف- بقيادة مناحم بيغن، منهياً بذلك سيطرة حزب العمل اليساري والنخبة الأشكنازية.[39]

ارتبط هذا التحول بانقسامات عرقية أيديولوجية، حيث دعم اليهود المزراحيون (من أصول شرق أوسطية) الليكود بسبب التمييز التاريخي لصالح الأشكناز (من أصول أوروبية) الذين هيمنوا على حزب العمل. وبحلول الثمانينيات أصبحت الانقسامات السياسية أكثر وضوحًا، مع ارتباط اليسار بالطبقات العليا والمتعلمين والمؤسسات البيروقراطية والاحترافية في تل أبيب، بينما يدعم اليمين الطبقات الدنيا والمتدينين، مع السعي للمغالبة في المؤسسات البيروقراطية والسيادية.[40] لكن خروج الأشكناز من السياسة المحلية

38- Ofer Shelah, National Security Decisionmaking Processes in Israel, 2022

39- Sammy Smooha - Israel: Pluralism and Conflict (1978)

40- Gershon Shafir & Yoav Peled - Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship, 2002

قابله سيطرة أكبر في الاقتصاد بعد تحول إسرائيل من اقتصاد مركزي إلى سوق مفتوح، ثم الثورة في مجال التقانة والشركات الناشئة لاحقًا.

وفي المحطات المتتالية زادت الانقسامات، وإن لم يكن ذلك بشكل خطي مضطرد، ونمت الحدة السياسية والمجتمعية بدءًا من التعامل الأرعن في حرب لبنان الأولى، بما يشمل مجازر صبرا وشاتيلا، مرورًا باتفاقيات أوسلو التي اعتبرها اليمين تفريطًا في أرض الرب[41] أو أرض إسرائيل -حسب التيار الأيديولوجي- ثم تصاعد المناخ الاستقطابي، ما أدى إلى اغتيال رابين، ثم بزوغ نتنياهو كرائد للسياسة الاستقطابية، والتي كانت ورقته الأساسية لربح الرهانات الانتخابية.
بدأ نتنياهو مسيرته الحقيقية بالاحتجاج الشهير ضد مسار التسوية الذي تبناه رابين،[42] وأكمل مسيرته على هذا المنوال، مراهنًا على الخوف والشك المتأصل في العقلية الإسرائيلية تجاه الآخر، والطمع في الأمن التام والدولة المنيعة.

وصلت مسيرة الاستقطاب هذه ذروتها في أحداث الإصلاح القضائي قبيل السابع من أكتوبر، ثم تراجعت بشدة على وقع الحرب التي مثلت تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، ثم عادت مجددًا بسبب سلوك نتنياهو بإطالته للحرب هروبًا من التحقيقات، وتعامله الأناني مع نكبة على هذا القدر، بما في ذلك موقفه المشين أثناء استقالات قادة الأركان والاستخبارات، وتأجيله صفقة الرهائن بدافع شخصي، وتفتيته لمجلس الحرب، مضافًا إلى ذلك كله الأزمات السابقة، وعلى رأسها تجنيد الحريديم، الذين صرحوا بعدم التصويت لصالح الحكومة ما لم يتم تمديد إعفائهم من التجنيد.

بالتالي انقسم الرأي العام تجاه نتنياهو إلى فريقين: فريق يراه كارثة، وهم خليط من النخبة الأشكنازية واليمين القومي واليسار ضعيف التأثير والحضور. والفريق الآخر يراه حارس البلاد وحاميها، وهم اليمين المتطرف والمتدينون مع قطاعات من اليمين القومي.

هذا الاستقطاب الكبير زاد من درجة التسييس في عملية صناعة القرار، ما أفضى في النهاية إلى إتيان نتنياهو برئيس أركان ووزير دفاع، بل وقائد شاباك، حسب تفضيلاته الشخصية. والخطير أن هذا التعديل سمح له بالاستفادة، بحدود، من شعبية المؤسسة العسكرية بدلًا من كونها عائقًا وكابحًا.

كخلاصة، فإن المقود حاليًا بيد نتنياهو بالأساس، نظرًا لحالة التحول المجتمعي العميق وقدراته السياسية، بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية في صناعة القرار التي سبق ذكرها، مع تحجيم تدخل الجيش في السياسة في العقد الأخير.

41- Yoram Peri, The Assassination of Yitzhak Rabin (2000)
42- Anshel Pfeffer, Bibi: The Turbulent Life and Times of Benjamin Netanyahu (2018)

وفي الوقت نفسه، ليس لدى نتنياهو قدرة مطلقة؛ فهو محدود أولًا بقدرات إسرائيل منذ نشأتها، والتي سبق أن أوضحناها، ثم هو متأثر بموازين القوة، وخاصة النخبة الاحترافية في الجيش التي لا يمكن إلغاؤها بشكل كامل، وأخيرًا فهو متأثر كذلك بالتفضيلات الأمريكية.

نتج عن تلك الأوضاع حالة يضع فيها نتنياهو الجميع على المسارات رغمًا عنهم، دون خروقات فجة للمنطق الاستراتيجي، ما يجعلهم بين خيار التنازل عن التدافع حول الأصلح، أو الاستمرار ومحاولة النقد والتعديل مع الاستفادة من الضغط الأمريكي. هذا المزيج، تعضده شواهد الحرب طوال العامين، ما أنتج نتيجة هجينة، لكنها تتكون في الأساس من رؤية نتنياهو.

العامل الخارجي الأمريكي وصنع القرار الأمني

كمبدأ عام، تبنّى بن غوريون "الاعتماد على الذات" كمنطلق أخلاقي واستراتيجي. وقد ترسخت هذه القناعة إثر أحداث مختلفة مثل توقف فرنسا في عهد ديغول عن التعاون التسليحي إثر حرب 1967. وقد كان السعي إلى تأسيس القاعدة الصناعية الأمنية والمشروع النووي صمام أمان لضمان هذا المبدأ.

ودون استطراد تاريخي، دشنت حرب 1973 وما تلاها بداية التأثر بالأمريكي، إذ أصبحت الولايات المتحدة المزود الرئيسي – شبه الحصري – لسلاح الجو الإسرائيلي. ومع أن إسرائيل واصلت تطوير صناعاتها العسكرية المحلية (بل شرعت في مشروع المقاتلة لافي في أوائل الثمانينيات لضمان استقلالية تقنية)، إلا أنها أصبحت معتمدة إلى حد كبير على المعونة الأمريكية وإمداداتها، وهناك شبه إجماع داخلي بأن تغير ترتيبات المعونة سيغير الترتيبات الأمنية بشكل جذري. ولمعادلة هذا الاعتماد يقوم اللوبي الصهيوني بجهود جبارة للتأثير على القرارات الأمريكية. كما تحسن إسرائيل، خاصة بقيادة نتنياهو، رسم العلاقة على أنها منافع متبادلة ومصالح مشتركة.

يدفعنا هذا لمناقشة مسألة حدود الاستقلال والتأثير في حالة التهديدات الوجودية أو وجود فرصة سانحة لتحقيق مصلحة حيوية، خاصة إذا كان هناك إجماع وطني على هذا الملف. ففي هذه الحالات يكون تأثير القوى الخارجية ضئيلاً، ومع ذلك لا تتجاهل إسرائيل الأمر، بل تحرك الدبلوماسية وتتلاعب من أجل تسكين الضغط الخارجي وترويضه. أيضًا، وضمن هذا الحد، فلا بد من إظهار صورة الاستقلال بشكل واضح، إذ إن هذا من مستلزمات الردع كما ذكرنا سابقًا.

أما الحد الآخر فهو حالات التوسع الإقليمي والعمل خارج فلسطين المحتلة، وفيها يتأثر الاحتلال بشكل أكبر بالولايات المتحدة، لكنه أيضًا يُحسن التغلب على ذلك عبر اتخاذ إجراءات سريعة قبل تشكل ضغط حقيقي ضده، كما فعل في حرب لبنان الأولى. هذا

الأسلوب تقليد قديم منذ نشأة إسرائيل في ظل نظام القطبين الأمريكي والسوفيتي.

أيضًا يمكننا عكس السؤال، بحيث نبحث عن الحالات التي تكون فيها القدرة على إرغام أو تقييد إسرائيل حاضرة بقوة. وبغض النظر عن حالة تضارب المصالح – بين الولايات المتحدة وإسرائيل – والتي هي حالة بديهية، يمكننا استنتاج حالتين أخريين: الأولى هي التي يكون فيها إجماع كبير داخل النخبة الأمنية والسياسية الأمريكية، أو الحالات التي لا يُتاح فيها الحسم السريع ويتطلب استدامة العمل العسكري دعمًا من الخارج، مما يزيد من حاجة إسرائيل إلى إقناع الداعم، ويسبب عدم القدرة على التحرك منفردة.

أخيرًا، عندما ننتقل من الفهم العام إلى مناقشة حالة بعينها، فلا بد من إدراك أن تأثير العامل الخارجي الأمريكي على الدول العربية أكبر منه على إسرائيل، فإسرائيل تمتلك ميزة في هذا الأمر على طول الخط. وفي الوقت نفسه لا يمكن إغفال توازنات القوة على الأرض، فالعملية الدبلوماسية والتوازنات لا تُلغي القوة كعنصر رئيسي في الصراعات.

واستنادًا إلى ما سبق، يمكن استنتاج التالي كاستراتيجية أمن قومي.

استراتيجية الأمن القومي المتوقعة

المحدد الحاكم للاستراتيجية الإسرائيلية في المرحلة المقبلة هو الانتقال من إدارة الصراع إلى محاولة حسمه على المدى المنظور، وذلك عبر إعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية بطريقة محابية لإسرائيل بالتشارك والدعم من الجانب الأمريكي وبعض الحلفاء الإقليميين. هذا الهدف الكبير هو مسعى متجدد سبق أن ذكره نتنياهو قبل الطوفان، ولكن بشكل وآلية مختلفة.

وفي النهج الجديد الحالي، يسعى الإسرائيلي إلى ترسيخ هيمنة أمنية مطلقة على الفلسطينيين في غزة والضفة، وهيمنة نسبية، وليست مطلقة، فضلًا عن الاحتلال والإخضاع، على مستوى الإقليم، بالإضافة إلى محاولة إعادة تشكيل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وذلك بدعم تحولاته ناحية اليمين، مع التركيز على تعزيز المرونة الداخلية من خلال إصلاحات الخدمة العسكرية وزيادة الميزانية الدفاعية، مع تعويضات الحرب ومتضرري الاحتياط. وفي سبيل هذه المساعي هناك استعداد أكبر من المعتاد لدفع التكلفة على صعيد الشرعية الدولية، لكن دون إضرار بالعلاقة مع الولايات المتحدة أو التخلي عن جهود ترميم الشرعية. وبشكل عام سيركز الإسرائيلي على المبدأين السابق ذكرهما: التدخل النشط أو المنع، والمنطقة المتقدمة.

إقليميًا، يعني هذا استكمال مسار المنطقة العازلة في غزة والسيطرة على الممرات الأمنية (نتساريم/ موراغ/ فيلادلفيا)، بالإضافة إلى محاولات التهجير "الطوعي"، بينما يعمل على تكثيف الاستيطان دون الإعلان الرسمي عن الضم في الضفة، مع رفض قاطع لفكرة الدولة الفلسطينية.

هذا النهج يعبر عن استمرارية واضحة في تصور نتنياهو للقضية الفلسطينية، أي إمكانية إلغائها، سواء بالتخدير والالتفاف كما كان قبل الطوفان، أو بالإزالة القسرية والعنف المفرط حاليًا. وفي لبنان سيستمر حصار حزب الله بين مطرقة الحرب والتلويح بها، وبين الضغط الداخلي لإحداث مزيد من المكاسب، بينما يركز بشكل أكبر على الضغط على إيران عبر مزيج من العمل الأمني والفوضى المجتمعية والعمليات العسكرية والحصار الاقتصادي، وذلك لتحقيق اختراق أكبر في الملف النووي والصواريخ الباليستية بما قد يكون مقدمة لانهيار النظام.

وفي حال لم يحدث هذا الاختراق فإن تجدد الحرب هو الخيار المرجح. بالتوازي مع ذلك سيعمل على ملاحقة البنى التحتية المالية والاجتماعية والفكرية للمقاومة، مع ملاحقة الحركات الداعمة في الغرب والهوامش الإعلامية المتاحة.

في سوريا سيحافظ على الوجود الأمني لفترة طويلة بما يشمل الممر الجوي والتمركز العملياتي في المناطق المرتفعة، خاصة في جبل الشيخ، بجانب العمليات النشطة ضد عناصر المقاومة، وكذلك التجسس على البنى الشعبية السورية بهدف مراقبة التهديدات، مع الحفاظ على الدروز والأكراد كأوراق ضغط وتدخل سياسي، والإصرار على جنوب منزوع السلاح، بجانب العمل على منع تطور القوة الشاملة للدولة. أخيرًا، ستستمر مراقبة تركيا، مراقبة نشطة وليست سلبية، بما يعني تطويقها من الخارج -قبرص واليونان- وكذلك من الخاصرة -في سوريا- مع منع محاولات التطوير العسكري، خاصة عبر عرقلة التسليح الأمريكي.

سياسيًا، لن ينتقل الإسرائيلي إلى مرحلة الصفقة قبل إكمال مزيد من الإخضاع والاستفادة من الفرصة الحالية -المتمثلة في ضعف الخصوم وخلو الساحة بشكل غير مسبوق ودعم الأمريكي- إلى حدها الأقصى. هذا يعني تأجيل مسألة التطبيع مع السعودية، رغم ما فيه من صعوبات بسبب السلوك الإسرائيلي طوال العامين الماضيين، وكذلك تأجيل الاتفاق النهائي في سوريا، وغالبًا سيكون كلاهما على طاولة واحدة.

السبب الأساسي في هذا التأجيل هو اصطدام شروط الرياض ومتطلبات الاتفاق المنطقية بالرغبات الإسرائيلية الجذرية والشاملة في غزة والضفة، بجانب انتظار المسألة الإيرانية. كما أن الفرضية التي يحملها نتنياهو هي قدوم التطبيع بشكل تلقائي عقب استتباب الأمن وفرض الواقع. وكخط عام سيستمر نهج السلام مقابل الاقتصاد بدلًا من الأمن، ما يعني تقديم الإسرائيلي نفسه كفرصة لتحقيق الطموحات السياسية لقادة الإقليم، بما في ذلك المشروعات الانفصالية. وفي هذا الإطار سيوظف الإسرائيلي ما بناه من هيبة وصورة قائمة على التفوق التكنولوجي والأمني، فضلًا عن العسكري والدعم الأمريكي.

عسكريًا، سيستمر الاعتماد على النهج الحالي المائل إلى تفضيل النيران على المناورة، وذلك

بالمزاوجة بين الاستخبارات والعمليات الخاصة، بالإضافة إلى الاستثمار الكبير في التكنولوجيا بمنطق تقليل الإدماء الذاتي والحماية. هذا يعني تطوير المركبات غير المأهولة وقدرات المدى البعيد هجوميًا، وتطوير أنظمة الدفاع الجوي وتكنولوجيا المراقبة، في المناطق العازلة المتقدمة دفاعيًا.

أخيرًا، فهناك ملاحظتان: الأولى أن الكثير من هذه التوجهات مرتبط بالائتلاف الحالي، وأي تغيير، سواء برحيل نتنياهو أو تغير شكل الائتلاف إلى نموذج أقل حدة، سينتج عنه تعديلات متوقعة، وستكون تعديلات أقل حدة غالبًا. والثانية أن هناك مسارات أخرى لاستراتيجية الأمن القومي سواء على الصعيد الدولي مثل مسألة الشرعية ومجتمعات الشتات، أو داخليًا مثل الاقتصاد والمجتمع العربي، أو إقليميًا مثل مصر وأفريقيا، لكن فضلنا الاقتصار على المسائل المذكورة نظرًا للسياق.

مناقشة سريعة للخطة متعددة السنوات للجيش الإسرائيلي

أعلن جيش الاحتلال[43] عن خطته العسكرية للسنوات المقبلة "حومش"، والتي نشأت من دروس الحرب على مدار العامين الماضيين بالإضافة إلى التوقعات بشأن المستقبل القريب. تقوم الخطة على افتراضين أساسيين:

1) لاتزال احتمالية الحرب قائمة وبالتالي لابد من الجهوزية على مدار الساعة.

2) لاتزال احتمالية الحرب على الجبهات المتعددة هي الأقرب.

بناء على ذلك اعتُمدت ميزانية هي الأضخم على الإطلاق، وتُقدّر بحوالي 350 مليار شيكل بخلاف المساعدات الأمريكية مع تحديد 12 مساراً للعمل،[44] بعضُها يمثل استمرارًا للقديم مثل الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والمناورة متعددة المجالات وقدرات الدفاع الجوي، وبعضها مستحدث مثل زيادة التركيز على القوات البحرية وإعادة تنظيم بُعد الفضاء عبر إقامة ذراع استراتيجية جديدة تتولى قيادة وتطوير القدرات الفضائية، مع رؤية تمتد إلى ما بعد نطاق سنوات الخطة الخمسية، بالإضافة إلى تحصين الحدود بشكل جديد يزيد فيه حضور العنصر البشري.

في جوهرها تمثل الخطة استمرارية للنهج العام للجيش منذ كوخافي، والذي لم يثبت أهليته في حرب الطوفان، خاصة المناورة متعددة المجالات، والتي استعاض عنها بنهج الأرض المحروقة في غزة، والنيران البعيدة والاستخبارات والعمليات الخاصة في لبنان وسوريا وإيران. كما أن تطوير القدرات الفضائية لن يحل المشكلتين المستهدف حلهما بهذا التطوير: الإنذار المبكر والصواريخ الباليستية، وبالتالي قد تتحسن النتائج نسبيًا، لكن سيظل الإشكال قائمًا لأنه أوسع من المعالجة التكنولوجية.

43- https://www.israelhayom.com/01/01/2026/idf-chief-unveils-multi-year-plan-to-prepare-for-future-wars/

44- https://www.jns.org/idf-chief-preparing-multi-year-plan-that-marks-major-shift/

القيود والثغرات

إن النهج الإسرائيلي - رغم طموحه - يصطدم بمنظومة معقدة من القيود السياسية والعملياتية وتناقض بين أجزائه، فضلا عن القيود التاريخية التي عانت منها إسرائيل.

تتلخص هذه القيود في النقاط التالية:

الإشكال في معادلة الغايات والطرق والوسائل:

إن أخطر قيد على هذه الاستراتيجية ليس قوة الخصم فقط، بل الهوة المحتملة بين الغايات والوسائل. فالاستراتيجية تجمع مجموعة من الغايات الكبرى في وقت واحد، ما يخلق التناقضات التالية:

• تناقض الشرعية والدعم: يشير السلوك الإسرائيلي إلى أنه مستعد لدفع كلفة الشرعية الدولية، لكنه في الوقت ذاته يعتمد على غيره من الحلفاء، ليس فقط الأمريكي وإنما كذلك بعض الفاعلين الذين لا غنى عنهم، سواء الإمارات أو مصر أو حتى تركيا وسوريا في بعض الملفات. ويزيد من الأمر سوءًا عدم التفات القيادة الإسرائيلية لمصالح الحلفاء والمتعاونين، بل هناك تعامل مزدري متعالٍ.

• تناقض الحسم والاستدامة: إن مبدأ "المنع أو التدخل النشط" يعني عمليًا حربًا منخفضة إلى متوسطة الشدة بشكل متكرر، وهذا يتصادم مع الضغط الشديد على قوات الاحتياط التي وصل معدل الخدمة فيها إلى 290 يومًا من أصل 19 شهرًا (أكثر من نصف الفترة)، بمعدل يصل إلى 136 يومًا سنويًا، ما أدى إلى تراجع كبير في الخدمة وصل إلى 50%. وبما أن الجيش الإسرائيلي قائم على الاحتياط فليس من المنطقي تصور استمرارية هذا النهج. هذا المثال هو جانب واحد من القيود، وهو القيد الديموغرافي المفروض على إسرائيل منذ نشأتها، والسابق ذكره.

• إشكال الوسائل: إذا كانت المشاكل السابقة مرتبطة بالأدوات والسياق السياسي، فإن هناك إشكالًا كبيرًا في النهج العسكري نفسه. تاريخيًا كانت محاولات السيطرة عن بعد والحسم -والمقصود بالحسم هنا هو الأهداف المذكورة أعلاه وليس الإنهاء الكامل للخصوم- عن طريق الجو معضلة كبيرة، وقد برهنت هذه الحرب على عدم كفاية هذا النهج رغم اقترابها من درجة المثالية في التنفيذ. كما أنه من المتوقع تقلص الفرصة لتكرار ما حدث، فالخصم يتعلم والثغرات الأمنية تتقلص، رغم أنها لن تختفي بشكل كامل بسبب المشكلات الجوهرية التي أشار إليها محمد بريك.

• يزيد من هذه الصعوبات مشاكل صنع القرار الاستراتيجي التي تم تفصيلها، فالنهج الشامل هذا يحتاج إلى إبداع وإتقان كبيرين لمختلف مستويات القوة، وخاصة السياسة، وليس فقط الأداة العسكرية التي تتبع نهجًا معيبًا كما أوضحنا. كما أن إسرائيل عجزت تاريخيًا عن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات في إطار أضيق نطاقًا، وهو إطار مكافحة التمرد. وجدير بالذكر أن مبادرة آيزنكوت لكتابة وثيقة أمن قومي ليست كافية لمعالجة هذه المشاكل، وإن كانت تقدم تحسينًا مطلوبًا طال انتظاره من طرف المؤسسة العسكرية. كما لا بد من التنبه إلى مشكلة جديدة استحدثها سلوك نتنياهو بعد السابع من أكتوبر، وهي وضع القرار الاستراتيجي رهينة التوقعات العالية والرؤى المتشددة التي أصبحت حليفه الوحيد.

الإشكال النفسي والسياسي

أُصيب الإسرائيلي، ما بعد السابع من أكتوبر، بهوس كبير في الأمن، زيادةً لهوسه التاريخي. بالتالي أصبح يسعى إلى رغبة حالمة بتلافي أي مفاجآت وجودية أو مستقبلية، وهي رغبة تتطلب قدرة استخباراتية لم تتأتَّ لبشر على مدار التاريخ. إن المبدأين المتبعين لتحقيق هذه الغاية يحملان أسباب فشلهما أصلًا. فالتدخل الدائم والدوري يستنفر الجيش بما يتعارض مع الجاهزية العملياتية المطلوبة للحروب الحقيقية والعمليات الكبيرة. كما أن الهوس ببناء مناطق أمنية متقدمة هو مبدأ مضر بالعمق الاستراتيجي من حيث أراد الحماية. إذ ستتحول هذه المناطق إلى إشكال ذاتي في حمايتها والدفاع عنها، وبالتالي تقرّب الإسرائيلي من خصومه وتزيد من فرص التعرض، فضلًا عما تسببه من استنزاف. وقد قدمت تجربة لبنان ما قبل الانسحاب دليلًا على هذا الإشكال.

أخيرًا فإن التدخل النشط والتحرك سيتعارضان مع الردع، إذ سيخلقان مسببات عداء مع الوقت. فضلًا عن ذلك كله، يشكل الهوس بالأمن فرصة للتلاعب بالقرار الاستراتيجي الإسرائيلي مرتين: الأولى عبر الخداع، عبر الإفراط في الحركة التصعيدية التضليلية، والثانية عبر استدراجه واستفزازه لرد فعل متناسب في تكرار لهجوم السابع من أكتوبر.

أزمة التماسك الوطني

أخيرًا، يعيش المجتمع الإسرائيلي أزمة عميقة في الهوية. وهذه الأزمة تنعكس في شكل صراع عدواني على السلطة والنفوذ بين النخبة القديمة والنخبة الجديدة. يضر هذا الأمر بالأداء على صعيدين: تراجع في الإجماع على التضحيات، وهذا الإجماع ضروري في مثل هذه التحركات الطموحة، وزيادة تسييس القرار الأمني بما قد يمتد إلى المساس بالأجهزة السيادية بشكل حقيقي.في النهاية، فليس المقصود من ذكر هذه القيود استنتاج فشل الاستراتيجية بشكل كامل أو عدم القدرة على تحقيقها مطلقًا، فقد حقق الإسرائيلي بالفعل جزءًا من مقتضيات الهيمنة. لكن هناك تحديًا حقيقيًا في تحويل هذا الإنجاز المؤقت إلى واقع دائم ومؤسس،

45- أستاذ ومحاضر سابق في الاستراتيجية العسكرية بجامعة لندن، حصل على الدكتوراة من جامعة ريدينج، وله العديد من الإسهامات الهامة حول الصراع العربي الإسرائيلي. الموقع الشخصي له: https://strategic-exploration.org/

لأن هذه النقطة -ترجمة المكاسب العسكرية إلى مكاسب سياسية- تتطلب عقلية وأدوات مختلفة تتعارض مع النهج القائم على تصفير التهديدات وتقديم الأولويات الشخصية الضيقة، هذا أولًا.

ثانيًا، ليس من الطبيعي محاولة تحقيق كل شيء والإصرار على ذلك لدرجة المخاطرة بكل شيء، فهذا تجاهل حقيقي لمفهوم نقطة ذروة النصر الذي إذا تجاوزها المهاجم بدأ عداد التناقص وخسارة المكاسب. هذا الكلام ينطبق على مستوى الجبهة الواحدة (غزة، لبنان، إلخ) وكذلك على مستوى المحصلة النهائية لجميع الجبهات. إن الإصرار على إنهاء مسألة الصواريخ الباليستية الإيرانية، على سبيل المثال، أو الوصول إلى شكل جذري في الملف النووي، أو السعي إلى إنهاء الوجود الفلسطيني بشكل شديد الحدة، الإصرار على هذه الأمور يؤثر في بعضها البعض، فضلًا عن تأثيره على مسارات أخرى، ويشكل قيودًا ذاتية تتضاعف مع ما ذكرناه من قيود أعلاه.

الخطر الأخير في هذه القيود يتعلق بحجم "الإنجاز الكافي" لشخص نتنياهو. ففي الوضع الطبيعي، إذا لم يحقق الإسرائيلي كامل أهدافه سيكتفي بما حدث من إنجاز، وهو ليس بالهين أبدًا. لكن نتنياهو يريد نتيجة حاسمة كلية، وهو مجبر على مطاردة هذا المسعى بشكل مبدئي بسبب ثلاثة قيود: القيد القانوني، إذ هو متهم بثلاث قضايا لا تزال معلقة (الرشوة، والاحتيال، وخيانة الأمانة)، فضلًا عن التحقيق في الحرب الذي لم يبدأ بشكل حقيقي، بالإضافة إلى القيد الائتلافي كما تقدم ذكره. كذلك فهو مقيد بما أحدثه من رفع للتوقعات، والذي لم تدفع فيه إسرائيل مجرد كلمات على ورق، وإنما ثمنًا باهظًا من دماء الرهائن الذين اعتبرهم نتنياهو أقل أولوية من الهدف الأسمى والحاسم، أي "النصر".

خامساً: التوصيات

سنكتفي في هذا الجزء بتوصيات عامة، إذ يتطلب الأمر تفصيلًا خاصًا. بشكل عام فإن التوصيات تنطلق من فهم ما يريده الخصم والقيود المفروضة عليه، وكيف يمكن لدول الإقليم بشكل عام التفاعل مع ذلك.

إن فهم العدو وما هو فيه من موقف مختل وفوضى داخلية وتصاعد كبير لليمين وما يحمله من رؤى شعبوية، ذلك كله من أهم ما يجب الوقوف عليه والتفكير فيه. فهذه الحالة تتحتم عدم الثقة وتقديم الشك وعدم التعلق بالضمانات الدولية فضلًا عن الإسرائيلية. وحتى لا ننزلق إلى فخ الشعبوية والاستنتاجات المجتزأة، فلا نقول هنا إن الاحتلال يسعى للسيطرة من النيل إلى الفرات أو معاداة الشجر والحجر، لكنه بالفعل في حالة هوس وتخلى عن كثير مما كان يفضله من ضبط للنفس وتفاعل حذر في الإقليم وترك هامش "للحلفاء". وهذا يوجب التحرك الذاتي الحقيقي وعدم ترك مستقبلنا معلقًا بالأكف الغربية الأنيقة. وكما تقدم ذكره، فهكذا كانت عقلية العدو منذ تأسيس الدولة؛ لا يثق سوى

بسلاحه وقدراته، وهذا ما أعطاه قدرة كبيرة على المبادرة وانتزاع المكتسبات، بينما التعويل على الغير لن يفضي بالدول العربية إلا إلى مزيد من البؤس والاضمحلال وانعدام الفاعلية.

ثانيًا، كمبدأ عام فيما يتعلق بالإجراءات، فأول ما يجب التفكير فيه هو عامل الوقت. هناك طاقة محدودة لدى الإسرائيلي وصراعات داخلية ضخمة مؤجلة وكابوس انتخابي يخيم على أذهان ساسته في كل حين، ولا أفق لنتنياهو -غالبًا- إلا بتأجيله. بالتالي فإن تطويل المسارات هدف في حد ذاته، سواء فيما يريد هو من الدول العربية من اتفاقيات السلام والتطبيع، أو فيما يريد تحقيقه بنفسه. والنقطة الثانية -أي ما سيفعله بنفسه- لها مساران لتعطيلها: الموقف المشترك والمساومة بمطالب مقابل المطالب، أو التراخي والتقصير المقصود فيما يتوقف إنفاذه على الدول العربية، خاصة ما يشمل لبنان وكذلك سوريا فضلًا عن غزة.

بالمقابل، فإن التعويل على عامل الوقت لا يعني التساهل في التراجع أمامه من باب شراء الوقت، فكما أوضحنا في المقدمة كان الإسرائيلي دائمًا ذا براعة في رفع سقف الأهداف السياسية تبعًا لما يحققه من إنجازات على الأرض. وهذا الأمر بديهي يفرضه الحس السليم، لكن الحالة الإسرائيلية شديدة التنبه لهذا الأمر لما فيها من عقلية انتهازية قامت عليها الدولة ورسخها المؤسسون. وينبني على ذلك أن التوسع الإسرائيلي في الجنوب السوري والسيطرة على محور فيلادلفيا في غزة ومثل ذلك من مكتسبات لا يمكن بحال من الأحوال التسليم بها فضلًا عن السماح بتكرار مثلها، فهذا خطأ استراتيجي فادح.

العامل الثاني -بعد عامل الوقت- هو الاستثمار فيما يقوم هو به من خروقات، فخسارته الضخمة للشرعية تعني بالمقابل شرعية للمسارات المتعارضة معه. هذه المعادلة تعطي هامشًا لا بأس به من الامتناع عما يريده هو من تعاون، مجددًا. وفي هذا الصدد فإن السماح للواقع الشعبي بالتعبير عن نفسه والاستثمار في ذلك بشكل ذكي يوفر مساحة من الهامش ومساحات الحركة.

العامل الثالث هو المسارات العسكرية والدفاعية. وأول وأهم مهمة بهذا الصدد هي الأمن. لا بد من إعادة بناء البروتوكولات الأمنية وتشديد الإجراءات حد الهوس. فعند تتبع الأداء العسكري الإسرائيلي ما بعد الطوفان سنجد أنه لم يبتعد كثيرًا عن تصور كوخافي -تحديدًا في إيران ولبنان وليس غزة- أي محاولة الحسم السريع عن طريق الاستغلال الكبير للتكنولوجيا في الاختراق ثم في بناء بنوك الأهداف ومن ثم الاستجابة الفائقة. في حالة الدول، وبالنظر إلى التفاوت الكبير في قدرات الاستطلاع والمراقبة، تزيد قدرة العدو على تحديد أهدافه من القوات العربية، إذ لا توجد أنفاق أو تضاريس وعرة. بالتالي فإن المطلوب هو التضليل وليس الإخفاء الكامل، والذي يتعذر حدوثه، مع قدر من الإخفاء لوحدات نوعية. والتضليل هنا له مسارات وتكتيكات تحتاج تفصيلًا خاصًا وتختلف حسب حالة كل بلد. المهم أن يبقى الهدف واضحًا، فإن مجرد حرمان العدو من هذا الوصول

الفائق يضع أمامه عقبات كبيرة ويدفعه إلى مراجعة خياراته.

النقطة الدفاعية الثانية هي تعديل أنماط القيادة والسيطرة. صحيح أنها لن تصل إلى مرحلة لا مركزية حروب العصابات، إذ يتعارض ذلك مع منطق الدولة، لكن مما لا شك فيه أن أي صدام خلال السنوات القادمة ستتعطل فيه، لا محالة، أنظمة الاتصال والسيطرة العربية، والنقاش هو في مسألة الدرجة والنطاق. بالتالي فلا سبيل للاستعداد لذلك دون تعديل جوهري في أنظمة القيادة نفسها، وتعزيز قدرات المبادرة لدى المستويات الأدنى عبر التدريب وألعاب الحرب والتأهيل المسبق للعديد من السيناريوهات.

يترتب على ذلك أنماط تشكيل القوات والتسليح. مجددًا فإن الكلام هنا يطول ويختلف بشدة حسب كل دولة، لكن التوجه العام لا بد أن يركز على بناء نظام مرن قادر على التأقلم السريع أولًا، ثم الاستثمار الكبير في التصنيع المحلي لسلاحي الدرونات والصواريخ، وتطوير مفهوم عملياتي لاستخدامها في إطار حرب مشتركة وليس قصفًا تكتيكيًا، مع اعتماد الأنفاق كعامل مخفف للهيمنة الجوية الإسرائيلية. فيما يتعلق بالتصنيع فلا يُشترط البدء من الصفر، وهناك طرق كثيرة لنقل التكنولوجيا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق رسمي أو غير رسمي، المهم وضوح القرار.

كما أن المقاومة الشعبية كمفهوم استراتيجي، وليس ارتجالًا نابعًا من الحماسة الدينية والوطنية، عنصر أساسي في أي تصور دفاعي عربي. والفارق بين الاثنين ليس فقط في الجهد المستهدف لتنمية الحس المقاوم شعبيًا، بل في بناء القوات العسكرية النظامية -تحديدًا القوات الخاصة- بشكل هادف وخادم لهذا المسار، ووضع سيناريوهات الحركة ومن ثم التسليح وخطط العمليات. مجددًا فهذا أحد عوامل الردع بحد ذاته ويؤثر على الكثير من حسابات الخصم.

أيضًا فإن الاستخدام الصحيح، والجاد، لحرب المعلومات من صلب المواجهة. فعندما يتجه الخصم إلى التصعيد يمكن مهاجمته في بيئته في مساحتين: رفع توقعات المؤيدين وشحنهم أكثر، وزيادة معاناة الرافضين -خاصة الجنود- وتحريضهم أكثر. كذلك عندما يتجه إلى التراجع يُستغل ذلك في نزع شرعيته بين أنصاره وزيادة إحباطهم، وفي الوقت نفسه إظهار عدم جدوى التضحيات التي بُذلت وذلك في صفوف معارضيه. كل هذا بالتوازي مع التحريك الدبلوماسي والدعائي إقليميًا ودوليًا. لقد أصبح بُعد المعلومات أحد أبعاد خوض الحرب الرئيسية، ويُركز عليه الإسرائيلي بشكل مكثف وبطرق شديدة التنوع تتطلب تفصيلًا خاصًا، وبالتالي فإن الإهمال فيه ليس خيارًا.

على رأس كل ما سبق فإن الوحدة الوطنية وترميم الصف الشعبي وحشده خلف فكرة واحدة من أكبر عوامل الممانعة وإهدار فرص العدو في الضغط والتحريك. وهذا لا يتأتى بالبروباغندا وخداع الذات، وإنما بمعالجة المخاوف بشكل حقيقي والتنازل عن جزء من

المصالح الحزبية والتنظيمية في سبيل فكرة جامعة تُراعى مصالح البلاد والعباد. إن الاهتمام الكبير بالحالة الشعبية عند العدو والمجتمعات الغربية بشكل عام ليس فقط لأنها ديمقراطية، بل هناك حس دفاعي أساسي مفاده أن القدرة العسكرية جزء لا يتجزأ من الحالة المجتمعية والشعبية.

قبل الختام، وكتصور نفسي واستراتيجي عام، فإن الحرب ستظل قائمة على العنف وصدام الإرادات، بالتالي فهناك لحظات تحتاج فيها الدولة إلى شكل من أشكال التعبئة والحشد وربما الصدام المحسوب جيدًا، حتى ولو كانت الظروف غير مواتية. وهنا لا نعني التنازل عن الأدوات الدبلوماسية وسياسات التحالف، بل العكس، إنها اللحظة الأهم في تفعيل هذه الأدوات. الفكرة هنا أن النتائج، حتى لو كانت هزيمة، سيكون لها أثر أفضل من الانكشاف الكامل المستمر. وقد كانت حرب 1956 مثالًا على ذلك بغض النظر عن توظيف عبد الناصر السيئ لها.

أخيرًا، ولتحقيق كل ما سبق، يتطلب الأمر استثمارًا حقيقيًا في بناء القدرة الاستراتيجية وتطوير هيئات صنع وتنفيذ قرار مميزة. إن القدرة الاستراتيجية الإسرائيلية، على عوارها، تتفوق على ما لدى العرب بشكل مخيف. كما أن ما قدمناه من نقد عميق لهيكل صنع القرار الإسرائيلي يُقال أضعافه في حالتنا نحن. وما دامت الفجوة بهذا الاتساع سيظل الإسرائيلي بين خيارات الجيد والأجود منه وليس الهزيمة، إلى أن تُردم هذه الفجوة، وليس ذلك بالعسير.

المُلتقى الاستراتيجي

STRATEGIC FORUM